خارطة طريق
نحو خطّة اقتصاديّة-اجتماعيّة
لاتحاد بلديات جرد القيطع، محافظة عكّار

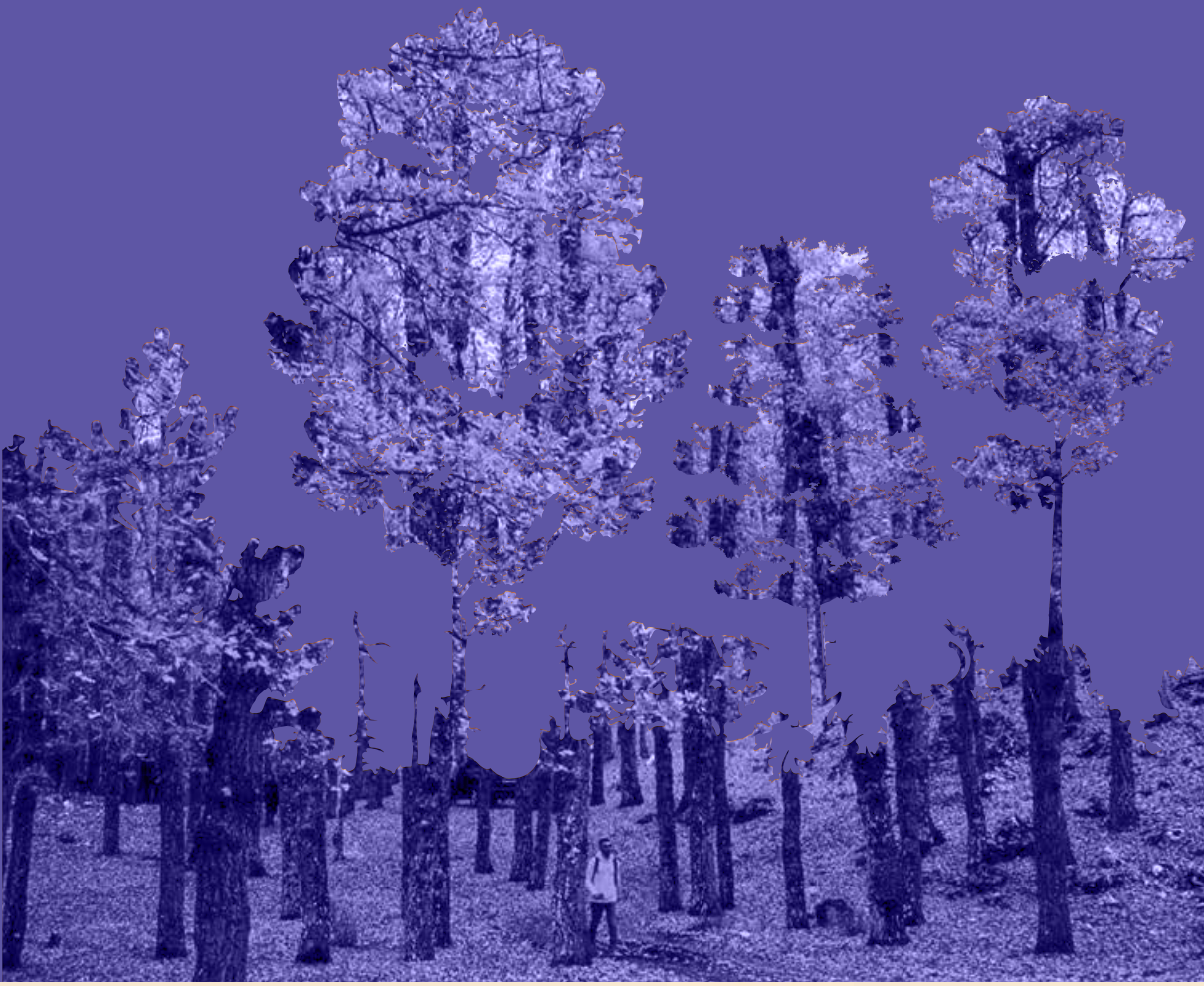

الجمهورية اللبنانية
وزارة الشؤون الاجتماعية
In partnership with the Ministry of Social Affairs

UN-HABITAT

Ambasciata d'Italia
Beirut

AGENZIA ITALIANA PER LA COOPERAZIONE ALLO SVILUPPO
Funded by the Italian Agency for Development Cooperation

خارطة طريق
نحو خطّة اقتصاديّة-اجتماعيّة
لاتحاد بلديات جرد القيطع، محافظة عكّار

المرجع: خارطة طريق نحو خطّة اقتصاديّة-اجتماعيّة لاتحاد بلديات جرد القيطع، محافظة عكّار، بيروت: برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية - لبنان - ٢٠٢٣.

حقوق النشر © ٢٠٢٣ برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية جميع الحقوق محفوظة.
لا يجوز استنساخ أي جزء من هذا التقرير أو تخزينه أو نقله بأي شكل من الأشكال - إلكترونياً، ميكانيكياً، بالتصوير، التسجيل أو بأي وسيلة أخرى - دون إذن مسبق من برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.

صورة الغلاف © اتحاد بلديات جرد القيطع (٢٠٢٣)

UN-HABITAT

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية هي الجهة المتخصّصة ضمن منظمات الأمم المتحدة في موضوع التمدد العمراني، وهي مكلّفة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بتعزيز المدن والمراكز الحضرية المستدامة اجتماعياً وبيئياً بهدف توفير مأوى لائق للجميع. يقوم برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بمساعدة صانعي السياسات والمجتمعات المحلية على التعامل مع قضايا التمدد العمراني والمدن وإيجاد حلول مستدامة وفعّالة على المدى الطويل.

للمزيد من المعلومات:
برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية
مبنى الأمم المتحدة، الطابق الخامس، رياض الصلح، بيروت، لبنان
الهاتف: ٩٧٨٣٩٨ ١ ٩٦١+
البريد الإلكتروني: unhabitat-lebanon@un.org
الموقع الإلكتروني: www.unhabitat.org/Lebanon

تمّ إعداد هذا التقرير بدعم من الوكالة الإيطالية للتنمية والتعاون.

التنويه والشكر

يتقدم برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بالشكر من جميع الأفراد الذين شاركوا وساهموا في إعداد وتطوير هذا الكتيب الذي يحدد خارطة طريق نحو خطة اقتصادية-اجتماعية لاتحاد بلديات جرد القيطع–محافظة عكار.

ويتوجه البرنامج بشكلٍ خاص بالشكر إلى رئيس اتحاد بلديات جرد القيطع وأعضاء وممثلي الاتحاد ومنسق مركز الخدمات الإنمائية في حلبا الذين ساهموا في تسهيل جمع البيانات وشاركوا في الجلسات التشاورية وتحليل النتائج، كما ينوّه البرنامج بالدور الرئيسي الذي قام به أعضاء الفريق الميداني في جمع البيانات وإعداد وتنفيذ اللقاءات الحوارية والتشاورية مع الأطراف المعنية.

كما نشكر رؤساء وممثلي البلديات والجمعيات الأهلية والأندية الرياضية والكشفية والفرقاء وأعضاء المجتمع المحلي على دورهم الفعّال ومشاركتهم القيّمة خلال التشاورية واللقاءات التي أجريت وأدت إلى إصدار هذا الكتيب.

وأخيراً لا بد من تقديم الشكر إلى معالي وزير الشؤون الاجتماعية وفريق عمله على دعمهم ومواكبتهم لعملية تنفيذ المشروع إضافةً إلى مراجعة محتوى الكتيب.

مدير المشروع: ليدي حبشي
المؤلفون: أحمد حسين، أسماء عنتر، علياء شعبان، لارا مقصود
المحررون: طارق عسيران، علياء شعبان، نانور كاراجوزيان
المراجعون: تاينا كريستيانسن، ليدي حبشي
مصمم الجرافيك: راشال أبي راميا
الخرائط والمعلومات الجغرافية: رشا سرحال، شربل أبو شقرا

كلمة وزارة الشؤون الاجتماعية

إنّ تطورات الحياة الاقتصادية المتلاحقة أصبحت تحتم على مؤسسات الدولة التعديل في النموذج الاقتصادي السابق وليد فلسفة الاستجابة السريعة والمؤقتة للأزمات، كيف وإذا ارتبط هذا النموذج بنموذج حماية اجتماعية، رعائية، وتنموية، وعليه أصبح لزاماً علينا أن نعمل على تلبية توقعات وحاجات المجتمع التي ترتبط بالتخطيط الاستراتيجي ضمن امكانات مدروسة ومنظمة.

تضطلع وزارة الشؤون الاجتماعية بمسؤوليتها الإنمائية وتلتزم إجراء نشاطها الإنمائي على الصُعد كافة ضمن نطاق مراكزها للخدمات الإنمائية، وهي تعمل بالتنسيق بين المنظمات الدولية والمجتمع المحلي والسلطات المحلية.

من هنا نعمل وشركائنا على التواصل مع الأطراف المعنية ومشاركتها مخططاتنا والتدابير الآيلة، لكي نشترك معهم في عملية قياس وتقييم الأداء لإعداد التقارير بالنتائج، تعبيراً عن التزامنا بمسؤوليتنا الاجتماعية لما لها من دور في تحقيق الاستقرار الاجتماعي.

وإننا إذ نضع هذه الدراسة بين أيديكم فهو فقط لتطبيع نتائجها مع المجتمع والاستفادة مما تمكنا من القيام به، والمأمول منه تحسين الظروف الاجتماعية الاقتصادية للمعنيين ضمن القطاع المحدد لاتحادات البلديات، وتأمين فرص العمل وتطوير القدرات، كما تمكين العمل الممأسس إن لناحية وضع الخطط من قبل الاتحادات البلدية بالشراكة مع مراكز الخدمات الإنمائية أو لناحية العمل على استقطاب التمويل الممكن لمثل هذه المخططات دائماً تحت مظلة التعاون بين وزارة الشؤون الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني والمجالس البلدية.

الدكتور هكتور الحجار
معالي وزير الشؤون الاجتماعية

© اتحاد بلديات جرد القيطع (٢٠٢٣)

كلمة الوكالة الإيطالية للتنمية والتعاون

الخطوات الأساسية قبل أية مبادرة هي فهم وتحليل الموارد والتحديات، والتخطيط بطريقة مشتركة بين القطاعين العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني، وتصميم استراتيجيات القطاعات على المستوى المحلي بمشاركة الأطراف المحلية والوطنية، وتحديد أولويات التدخل.

بينما يتم إعداد الكتيّب، يواجه لبنان واحدة من أشد الأزمات الاقتصادية والاجتماعية: الاستجابة لاحتياجات الأفراد هي ضرورة قصوى، ومع ذلك، فإنّ إدخال الإصلاحات استناداً إلى استراتيجيات مشتركة ومتفق عليها أمر أساسي لضمان الاستدامة وتجنب التكيّف المستمر مع حالات الطوارئ.

في هذا السياق، يجدر التركيز على الجانب الاقتصادي والاجتماعي عند تحضير خارطة الطريق لاتحادات البلديات العشر. اعتُمدت الطريقة المتبعة على تعزيز الحوار بين اتحادات البلديات والبلديات ومراكز التنمية الاجتماعية لوزارة الشؤون الاجتماعية والمنظمات اللبنانية غير الحكومية وأصحاب المصلحة في القطاع الخاص.

تُعدّ خارطة الطريق الخطوة الأولى نحو المبادرات التي يتعيّن تنفيذها في المدى القصير وتلك المتعلقة باستراتيجيات طويلة المدى، مع تعزيز وتوجيه وإصلاح الأنظمة الوطنية القائمة.

تقدّر الوكالة الإيطالية للتنمية والتعاون دور وزارة الشؤون الاجتماعية في تيسير هذه العملية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. وتشير إلى التعاون الطويل الأمد بين إيطاليا والوزارة بهدف دعم التنمية المحلية ونظام الرعاية لتوفير الخدمات الاجتماعية.

تتطلع إيطاليا إلى استمرار هذه المبادرة من خلال الإجراءات العملية نحو التنمية الاقتصادية المحلية.

السيدة أليساندرا بييرماتي
مديرة المكتب في بيروت

كلمة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في لبنان

يسرّ برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-Habitat) وبالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية والوكالة الإيطالية للتنمية والتعاون بتقديم سلسلة من الكتيبات التي تهدف إلى وضع التوجهات الاستراتيجية نحو تنمية اجتماعية واقتصادية مستقبلية لـ ١٠ اتحادات بلديات لبنانية. تمّ تحديد التوجهات من قبل الاتحادات والجهات المعنيّة المحليّة بما في ذلك منظمات المجتمع المدني والأكاديميين والقطاع الخاص وممثلي مراكز الخدمات الإنمائية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية. وقد تمّ ذلك من خلال نهج تشاركي من الأسفل إلى الأعلى «bottom-up»، مع الإشارة إلى أنّ التخطيط العملي في المستقبل يمكن أن يساهم في التخفيف من آثار الأزمة الاقتصادية على الصعيدين الوطني والمحلي.

خلال فترة إعداد هذا الكتيب، كان لبنان وما يزال يواجه تحديات اقتصادية واجتماعية كبيرة وعميقة؛ حيث تتحمل الاتحادات والبلديات بشكلٍ كبيرٍ تأثيرات هذه التحديات وتكون في الطليعة في الاستجابة المحلية للتحديات. تحتوي هذه الكتيبات على بيانات ومعلومات تمّ جمعها من مصادر متعددّة وتم تحديدها وترتيبها من قبل الاتحادات، لتشير إلى الحاجات الأساسية والأولويات المحلية على المدى القصير والمتوسط والطويل. وتساعد هذه الكتيبات في تطوير خطط عمل اجتماعية واقتصادية شاملة تستهدف احتياجات المجتمعات في مجالات الصحّة والتعليم والزراعة والبنية التحتية والسياحة، وغيرها. ويقدّم الكتيّب نتائج وتحليلات أجرتها الفرق المحلية العاملة على مستوى كل اتحاد بلديات بشأن الظروف الاقتصادية والاجتماعية.

تحدد هذه الكتيبات نقاط القوة والضعف والفرص الاقتصادية والاجتماعية المتاحة لكل اتحاد بلديات، وتقدم قاعدة بيانات يمكن استخدامها لتوجيه استثمارات الموارد الأخرى من قبل الاتحادات والبلديات وأصحاب المصلحة الخارجيين. تخلص الكتيبات بمجموعة من التوصيات لكل اتحاد بلديات كما تقدم رؤية حول القطاعات المحددة التي يجب التركيز عليها استناداً إلى الوقائع القائمة وتوافر الموارد الطبيعية وقابلية التنفيذ.

سيساعد تنفيذ هذه التوصيات على تحسين وتوفير الخدمات الأساسية والاجتماعية، وزيادة فرص العيش، وبالتالي تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية ورفاهية المجتمع.

يأمل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية أن تكون هذه الكتيبات مصدراً قيماً لاتحادات البلديات أثناء تطوير وتنفيذ خطط العمل الاجتماعية والاقتصادية المستقبلية لتحسين حياة مجتمعاتهم.

تاينا كريستيانسن
مديرة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

محتويات التقرير

ملخص عن المشروع ١٠
نظرة عامة على المشروع ١١
هدف المشروع ١١
النتائج المتوقعة ١١
المدة الزمنية ١١
التغطية الجغرافية ١١
الجهات المستفيدة ١١
النتائج المحققة ١٢
المنهجية المتّبعة والأدوات المستعملة ١٣
اختيار اتحادات البلديات ١٣
معلومات عامة عن الاتحاد ١٥
واقع الخدمات الأساسية والاجتماعية ٢٠
المياه ٢٠
الطرقات والمواصلات ٢٠
المباني والمنشآت ٢٠
الكهرباء ٢٠
الصرف الصحي ٢٠
النفايات ٢١
الاتصالات ٢١
تحليل واقع الخدمات الأساسية ٢٢
القطاع الصحي ٢٣
القطاع التربوي ٢٣
قطاع المهن والحرف ٢٧
قطاع الصناعة ٢٧
قطاع الزراعة ٢٨
قطاع التجارة ٢٨
قطاع السياحة ٢٨
التحويلات من الخارج ٢٨
التوجهات الاستراتيجية ٣١
خارطة طريق القطاع الزراعي ٣٤
خارطة طريق القطاع السياحي ٣٦
خلاصة ٣٩

© اتحاد بلديات جرد القيطع (٢٠٢٣)

قائمة الجداول والأشكال

جدول ١: لائحة الاتحادات المستهدفة من خلال المشروع ١٣

شكل ١: أصحاب المصلحة المشاركون في تطوير الكتيبات ١٢
شكل ٢: موقع الاتحادات العشرة المستهدفة من خلال المشروع ١٤
شكل ٣: خريطة تظهر حدود البلديات ضمن اتحاد بلديات جرد القيطع ١٥
شكل ٤: خريطة تظهر نموذج الإرتفاع الرقمي (بالمتر) ضمن اتحاد بلديات جرد القيطع ١٦
شكل ٥: صورة جوية لاتحاد بلديات جرد القيطع ١٧
شكل ٦: نسبة استخدام الأراضي من إجمالي مساحة اتحاد بلديات جرد القيطع ١٨
شكل ٧: خريطة استخدام الأراضي لاتحاد بلديات جرد القيطع ١٨
شكل ٨: توزع نسبة الفئات العمرية للسكان ضمن اتحاد بلديات جرد القيطع ١٩
شكل ٩: توزّع اليد العاملة حسب القطاعات ضمن اتحاد بلديات جرد القيطع ٢٧

ملخص عن المشروع

يندرج إعداد هذه الخطة في سياق مشروع «دعم المجتمعات المحلية لتحسين التّخطيط المحلي من أجل تنمية اجتماعية واقتصادية» والذي ينفذه برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-HABITAT) بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية وبتمويل من الوكالة الإيطالية للتنمية والتعاون.

قامت وزارة الشؤون الاجتماعية بتكليف فريق عمل من موظفيها في مراكز الخدمات الإنمائية وفروعها المتواجدة ضمن النطاق الجغرافي لاتحادات البلديات العشرة التي تمّ اختيارها، كما قام كل اتحاد بلديات بتسمية شخص/منسق شارك في كافة مراحل إعداد الخطة المحلية. وقام برنامج UN-Habitat بتسمية فريق عمل لمتابعة الأنشطة مع منسقي المراكز والاتحادات.

قام فريق العمل المسؤول عن كل اتحاد بلديات، وبالتشاور مع رئيس الاتحاد ورؤساء البلديات، بتأليف فريق عمل محلي ميداني مكوّن من ممثلين عن الاتحاد، البلديات، الجمعيات الأهلية، تلامذة الجامعات، القطاع الخاص، مراكز الخدمات الإنمائية، وغيرها.

قام برنامج UN-Habitat بتصميم وتنفيذ برنامج تدريبي لتقديم الدعم الفني وتدريب الفرق المحلية على تقنيات وأدوات جمع المعلومات وتحليلها للتمكن من إشراك كافة شرائح المجتمع وصولاً إلى تحديد التوجهات الاستراتيجية للاتحاد. قامت الفرق المحلية الميدانية بجمع وتحليل البيانات خلال العمل الميداني الذي تضمّن جلسات تشاورية واجتماعات تقنية مع الفئات المعنية كافةً من فعاليات، خبراء، نشطاء محليين، أفراد من المجتمع المحلي (نساء، كبار سن، شباب، أطفال وغيرها...).

لقد مرّت مراحل جمع وتأكيد المعلومات على المستوى المحلي عبر الخطوات التالية:
١) جمع معلومات عن البلديات التابعة للاتحادات بحسب الاستمارة المُعدّة من قبل المشروع؛ ٢) عقد جلسات تشاورية مع أصحاب المصالح وممثلي المجتمعات المحلية؛ ٣) إجراء مقابلات فردية مع أصحاب القرارات في تلك البلديات.

تلى جمع المعلومات تحليل الواقع المحلي والخدمات والقطاعات للوصول إلى وضع توجهات استراتيجية تساعد في دعم وتحسين الحالة الاقتصادية-الاجتماعية للاتحاد. بالإضافة إلى ذلك، تمّ تقييم نقاط الضعف ونقاط القوة والفرص المتاحة ضمن كافة القطاعات، وتمّ العمل على تحديد قطاع أو قطاعين في كل اتحاد، والبناء على المقومات المتوفرة فيها لتحديد توجّهات واضحة للمستقبل.

في اتحاد بلديات جرد القيطع، أظهرت الاستشارات أن الخدمات الأساسية والاجتماعية تضعف بسبب الأزمة الاقتصادية والمالية المستمرة، وأن معظم القطاعات تأثرت بشكل يجعل السلطات المحلية غير قادرة على التشغيل أو الصيانة بفعالية. من أجل تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي في اتحاد بلديات جرد القيطع، أوصى أصحاب المصلحة المحليين بالتركيز على قطاعي الزراعة والسياحة. تمّ ترجمة ذلك إلى اتجاهات استراتيجية وخريطة طريق مقترحة لكل من هذين القطاعين بهدف تقديم رؤية لتخطيط العمليات المستقبلية والتدخلات.

نظرة عامة على المشروع

هدف المشروع

يهدف المشروع إلى تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للسكّان المحليين، من خلال تعزيز قدرات التخطيط على مستوى الاتحادات/تجمعات البلديات ومن خلال تعزيز التعاون بين وزارة الشؤون الاجتماعية والسلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني.

تم تكييف نطاق المشروع لتلبية الاحتياجات الناشئة في البلاد ومواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتغيرة منذ عام ٢٠١٩. وبهذا السياق، تغيّر تركيز المشروع من هدفه الأساسي الذي كان يتعلق بتطوير استراتيجيات شاملة لجميع القطاعات المستهدفة في اتحادات البلديات المعنية إلى التركيز بشكل رئيسي على تحديد الاتجاهات الإستراتيجية الرئيسية في بعض القطاعات الحيوية التي يمكن أن تساهم في تنمية الاقتصاد المحلي في المستقبل.

النتائج المتوقعة

- وضع خطط اقتصادية-اجتماعية من قبل الاتحادات ومراكز الخدمات الإنمائية والمعنيين بهذا الشأن[1].
- استقطاب التمويل من جهات متعددة لتنفيذ مشاريع ناتجة عن الخطة الاقتصادية-الاجتماعية.

المدة الزمنية

٢٠١٨-٢٠٢٣
(توقف المشروع خلال جائحة كورونا والأزمة الاقتصادية).

التغطية الجغرافية

- من أصل ٦٠ اتحاداً على مستوى لبنان، فقط ٣٨ منها إستجابوا للدعوة وقاموا بتسمية ممثلين عنهم.
- من أصل ٣٨ اتحاداً، تمّ اختيار ١٠ اتحادات بلديات ضمن المحافظات اللبنانية بناءً على معايير واضحة (الاطلاع على جزء «المنهجية» أدناه).

الجهات المستفيدة

- مختلف الفئات الاجتماعية من رجال، نساء، كبار سن، شباب، أطفال، ذوو الاعاقة.
- اتحاد البلديات.
- مراكز الخدمات الإنمائية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية.
- الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية.
- المجتمع المحلي.

[1] كما هو مفصل في جزء «المنهجية» أدناه، لم يكن الهدف من المشروع إنتاج خطط عمل اقتصادية-اجتماعية بشكل كامل. الكتيبات التي تم تطويرها تهدف إلى وضع أسس لتطوير مستقبلي لمثل هذه الخطط التفصيلية من قبل السلطات المحلية أو الجهات المعنية المهتمة.

النتائج المحققة

- إعداد وإنتاج مواد تدريبية لتنفيذ ورش عمل لفريق عمل المشروع، وإنتاج استمارات ونماذج لجمع المعلومات.

- تشكيل فريق عمل مؤلف من ٧ منسقين من مراكز الخدمات الإنمائية، ١١ ممثلاً من ١٠ اتحادات بلديات، و٨ موظفين من فريق عمل برنامج UN-Habitat لتنفيذ ومتابعة أنشطة المشروع (شكل ١).

- تصميم وتنفيذ ٥ ورش عمل لمنسقي مراكز الخدمات الإنمائية وممثلي اتحادات البلديات، تناولت تعريف المشروع، والأدوار والمسؤوليات المنوطة بفرق العمل، المهارات الحياتية، تدريب المدربين، كيفية إجراء مسح لأصحاب المصلحة بطرق تشاركية، كيفية تشكيل الفرق الميدانية وتوزيع الأدوار على أعضائها، كيفية جمع وتحليل المعلومات، كتابة الرؤية وخطط العمل وكتابة المشاريع.

- تشكيل ١٠ فرق ميدانية للاتحادات العشرة مؤلفة من ١٠-١٢ شخصاً يمثّلون البلديات والجمعيات والمنظمات والتعاونيات والنوادي والمؤسسات التعليمية للمساعدة في جمع المعلومات الخاصة بكل بلدية (شكل ١).

- تصميم وتنفيذ ١٠ ورش عمل لتطوير مهارات الفرق الميدانية التي تمّ تشكيلها، بما في ذلك تقنيات التواصل وأساليب تحفيز المجتمع المحلي وإدارة الاجتماعات وتقنيات فن الحوار. وشمل ذلك أيضاً التعلم على استخدام مجموعة واسعة من أدوات البحث والتقنيات من بينها استخدام المراجع، الإستمارة، الملاحظة الميدانية، المقابلات، الجلسات التشاورية، ومجموعات العمل المركّزة.

- تصميم وتنفيذ ١٠ ورش عمل ضمن كل من اتحادات البلديات هدفت إلى تطوير مهارات الفرق الميدانية على قراءة وتحليل المعلومات والبيانات التي تم جمعها عن الوضع الراهن لكل اتحاد بلديات. وشمل ذلك تحديد الرؤية والاتجاهات الاستراتيجية، وإعداد الأطر المنطقية للاتجاهات والقطاعات الاستراتيجية ذات الأولوية ليتم التركيز عليها.

- تعبئة ١٤٢ استمارة لـ ١٤٢ بلدية تابعة للاتحادات العشرة المستهدفة من خلال المشروع.

- عقد ١٤٢ اجتماعاً مع ١٤٢ بلدية و٥٢ اجتماعاً مركّزاً و٦١ جلسة تشاورية و٢٠ اجتماعاً مع رؤساء الاتحادات.

- إصدار ١٠ كتيبات تتضمن توجهات عمل اقتصادية اجتماعية لعشر اتحادات بلديات.

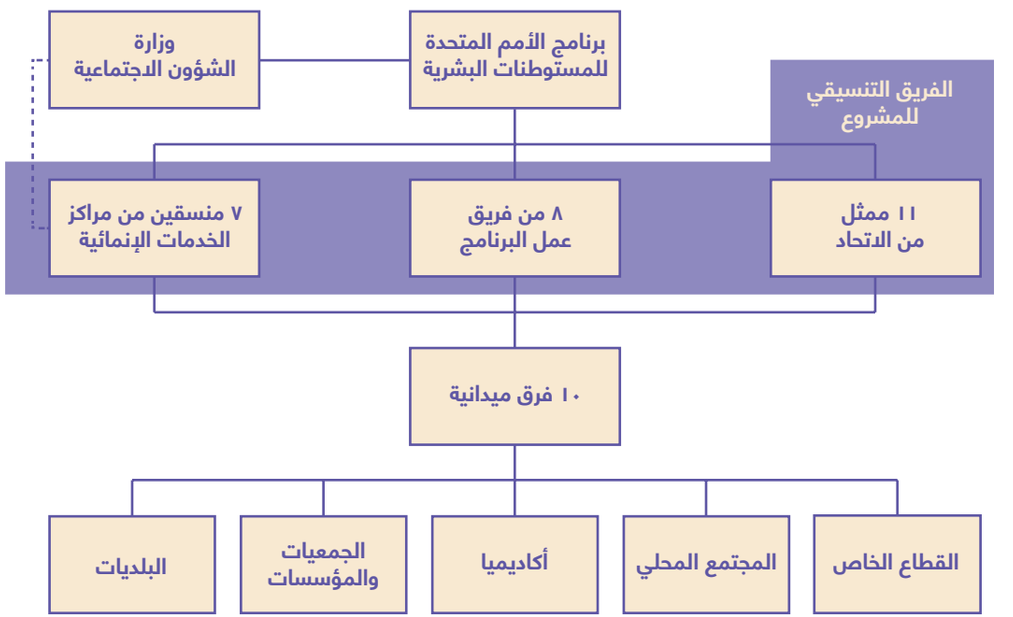

شكل ١: أصحاب المصلحة المشاركون في تطوير الكتيبات

المنهجية المتّبعة والأدوات المستعملة

إن دعم وتمكين عدد من اتحادات البلديات من تحديد التوجّهات الاستراتيجية لمجتمعاتها المحلية، ووضعها في إطار خطط اقتصادية-اجتماعية، هو الهدف الأساسي الذي عمل عليه المشروع. وقد تمّ ذلك عبر إجراء تحليلات للواقع المحلي في هذه الاتحادات ودراسة القطاعات والخدمات التي تشكّل المقومات الأساسية فيها. وتقدّم هذه الخطط إطاراً عملياً للسير بخطوات مستقبلية بإتجاه تحقيق تنمية مستدامة ومتوازنة. وبالتالي فهي تشكّل أداة لأصحاب القرار على المستويين المحلي والوطني، بالإضافة إلى وكالات التنمية من أجل البناء عليها في مرحلة إعداد برامجهم وسياساتهم الوطنية والمحلية.

لا تهدف هذه الكتيبات إلى تقديم خطط عمل استراتيجية اقتصادية شاملة بالكامل، ولكنها تقدم عناصر الأساس ونقاط البداية متأملين من صانعي القرار ذوي الصلة في البناء عليها لدعم جهود التخطيط للتنمية الاقتصادية المحلية في المستقبل.

بالتشاور مع الوكالة الإيطالية للتنمية والتعاون ومنسقي وزارة الشؤون الاجتماعية، تمّ الاتفاق على التركيز خلال إعداد الدراسة على القطاعات الإنتاجية. في هذا السياق، تضمّنت الدراسة وصف سريع لوضع الخدمات الأساسية ضمن اتحاد البلديات مع بعض التوصيات البسيطة، كما تضمّنت معلومات حول الخدمات الاجتماعية على مستوى الصحة والتربية والثقافة/المساحات العامة. أما لجهة القطاعات الإنتاجية فقد ركّزت الدراسة على قطاعين أساسين في كل اتحاد بحسب نتائج جمع وتحليل المعلومات.

وقد اعتمد المشروع على مقاربة تشاركية ركّزت على انخراط العناصر البشرية المحلية خلال مراحل إعداد الخطط كافةً.

لذلك، تمّ استحصال معظم المعلومات والإحصاءات في الكتيبات من خلال جمع البيانات وتحليلها بالمشاركة والتعاون مع أصحاب المصلحة المحليين في اتحادات البلديات. تمّت هذه العملية بهدف توفير قاعدة أولية من البيانات لمعرفة مسائل مرتبطة بالتنمية الاقتصادية-الاجتماعية للاتحادات المحلية المعنية. وتشير هذه الكتيبات إلى أنه ستكون هناك حاجة إلى إجراء تقييمات أعمق في المستقبل لتوضيح وتفصيل البيانات التي تمّ جمعها وتحليلها لأغراض هذه السلسلة من الكتيبات.

وفي إطار هذا النهج التشاركي، تضمنت منهجية تطوير هذه الكتيبات الخطوات والعناصر التالية:

اختيار اتحادات البلديات

- تمّ التواصل مع ٦٠ اتحاد بلديات وفقط ٥٤ لبّوا الدعوة للمشاركة في لقاء تعريف المشروع عبر تطبيق Teams بسبب جائحة كورونا.

- من أصل ٥٤ اتحاد بلديات شاركوا في اللقاء، أرسل ٣٨ منها نماذج «إبداء الاهتمام» للمشاركة في المشروع، والذي تضمّن معلومات عامة عن الاتحاد، وتمّت مشاركة الخطط الاستراتيجية وخطط العمل التابعة لهم مع إدارة المشروع.

- من بين ٣٨ اتحاداً بلدياً، تم استبعاد ٢١ اتحاداً بسبب توفّر خطط استراتيجية وبرامج ذات صلة مدعومة من مختلف المنظمات الدولية والجهات المانحة. ومن بين الاتحادات المتبقية، تمّ اختيار ١٠ في النهاية لتطوير كتيبات توجيهية تحدد الإتجاهات الاستراتيجية لتنمية الاقتصاد المحلي، استناداً إلى عدة معايير، بما في ذلك كثافة السكّان، وارتفاع نسبة النازحين/اللاجئين، وارتفاع معدلات الفقر، وانخفاض قيمة الميزانية البلدية السنوية ومحدوديّة أو حتى عدم وجود دعم مالي سابق من الجهات المانحة[٢]. كانت إحدى معايير الاختيار أيضاً وجود تمثيل لاتحادات البلديات من جميع محافظات لبنان. الاتحادات العشرة المستهدفة تشمل:

النبطية	الجنوب	بعلبك–الهرمل	البقاع	جبل لبنان	الشمال	عكّار
إقليم التفاح	قضاء جزين	شمال بعلبك	قلعة الاستقلال	الجرد الأعلى–بحمدون	قضاء زغرتا	الجومة
				الشوف السويجاني		جرد القيطع
				إقليم الخروب الشمالي		

جدول ١: لائحة الاتحادات المستهدفة من خلال المشروع

[٢] تمّ جمع هذه المعلومات من خلال الاستمارات التي قدمتها الاتحادات سابقاً كجزء من مرحلة إبداء الاهتمام المذكورة أعلاه. واستندت بعض المعلومات - على معرفة منسقي برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بالمناطق المستهدفة.

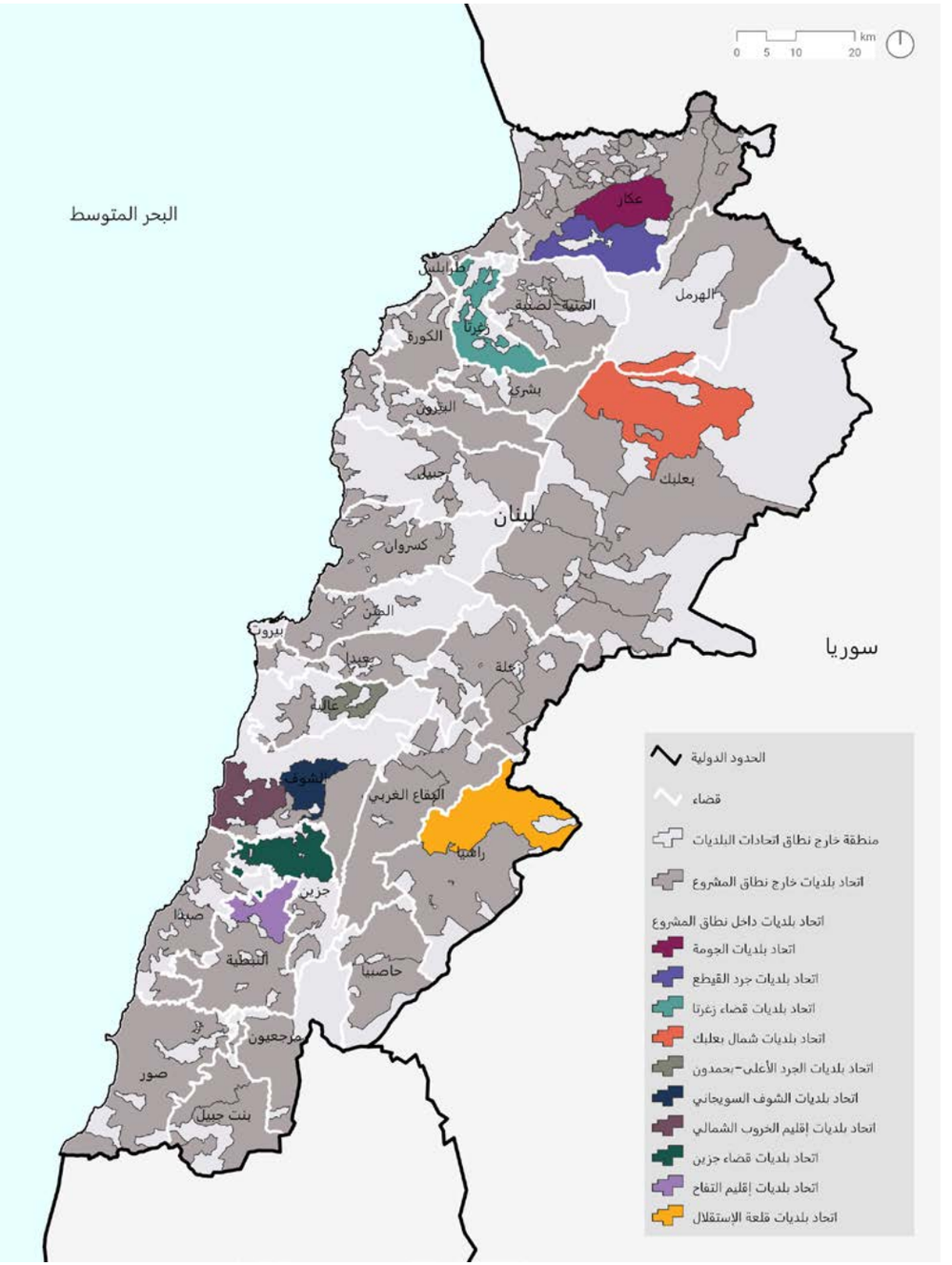

شكل ٢: موقع الاتحادات العشرة المستهدفة من خلال المشروع
المصدر: برنامج المستوطنات البشرية للأمم المتحدة (٢٠٢٣)

معلومات عامة عن الاتحاد

يقع اتحاد بلديات جرد القيطع في القسم الجنوبي الشرقي من محافظة عكار، ويضم ١٣ بلدية (شكل ٣). يتراوح حجم مجالس بلدياته بين ٩ أعضاء (القريات، بيت أيوب)، ١٢ عضواً (شان، بزال، الحويش، بيت يونس، سفينة القيطع)، ١٥ عضواً (حرار، القرنة، قبعيت، عين الذهب) و١٨ عضواً (فنيدق، مشمش). يشمل اتحاد بلديات جرد القيطع صدقا، بالاضافة الى خربة الجرد و حبشيت الذي يديرهما مختارون، تبلغ مساحة الاتحاد حوالي ٢١٨ كيلومتراً مربعاً. يحدّه شرقاً

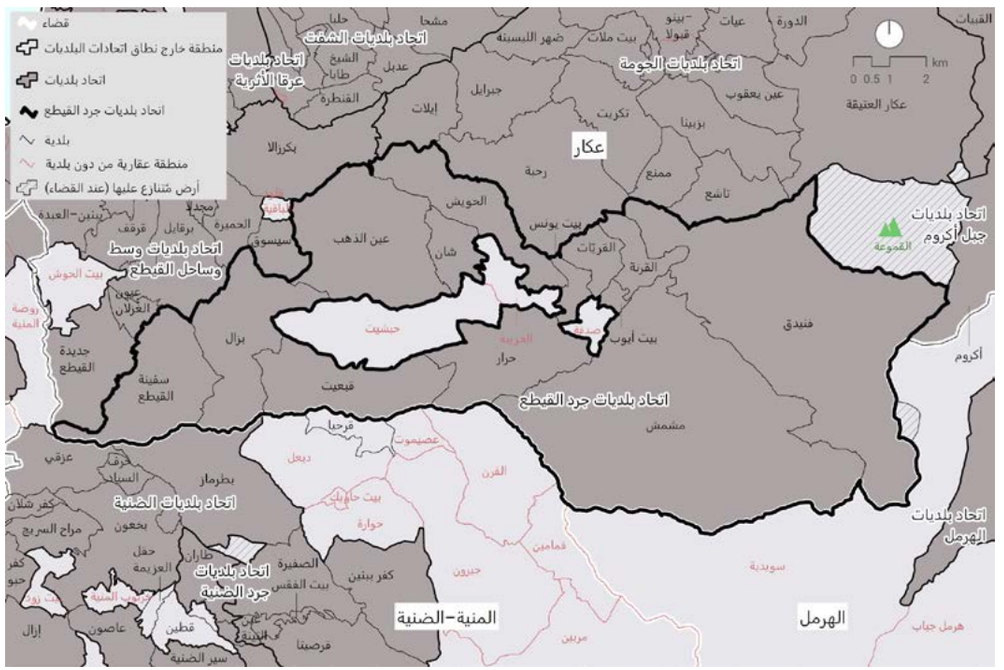

شكل ٣: خريطة تظهر حدود البلديات ضمن اتحاد بلديات جرد القيطع
المصدر: الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (٢٠٢٣). تمّ تحديث حدود اتحاد بلديات جرد القيطع بناءً على تكوينه البلدي من قبل فريق نظم المعلومات الجغرافية بالاستناد إلى المعلومات المتوفرة من المسح مع البلديات، المصادر المفتوحة، ومصادر البيانات الثانوية ذات الصلة الأخرى

محافظة الهرمل، غرباً قرى وبلدات ساحل القيطع، شمالاً تجمع بلدات الجومة وجنوباً قضاء الضنية. أقرب مسافة إلى العاصمة بيروت من سفينة القيطع تقدّر بـ١٠٧ كلم، وأبعد مسافة تبلغ ١٢٦ كلم من بلدة فنيدق، أمّا المسافة الوسطية فتقدّر بـ١١٧ كلم. أما بالنسبة للبُعد عن مركز المحافظة في حلبا فيقدّر بـ١٧ كلم.

يبلغ الارتفاع عن مستوى سطح البحر ما بين ١٥٠ (في كل من الحويش وبزال وشان)، و٢٣٤٣ م (في بلدة فنيدق قمة جبل عروبا)، والمعدّل الوسطي هو ١٠٦٠ م (شكل ٤).

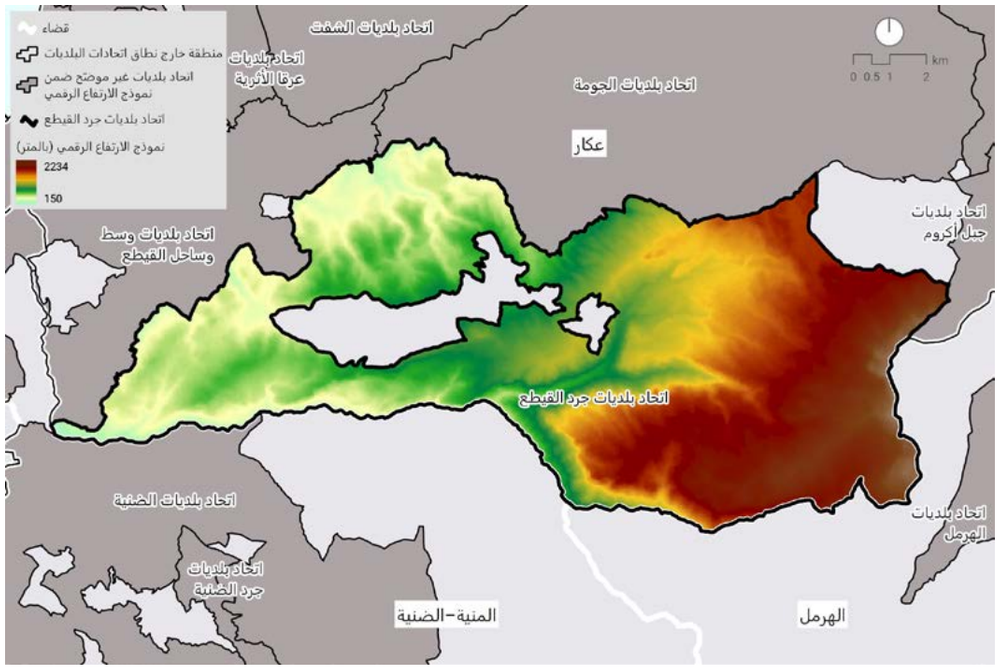

شكل ٤: خريطة تظهر نموذج الإرتفاع الرقمي (بالمتر) ضمن اتحاد بلديات جرد القيطع
المصدر: الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (٢٠٢٣). تمّ استخراج هذه الخريطة من النموذج العالمي للارتفاع الرقمي الفضائي المتقدم للإشعاع الحراري والانعكاس (ASTER) الإصدار ٣، بدقة مكانية تبلغ ٣٠ متراً، تم تنزيله من موقع مسح الولايات المتحدة الجيولوجي (USGS)

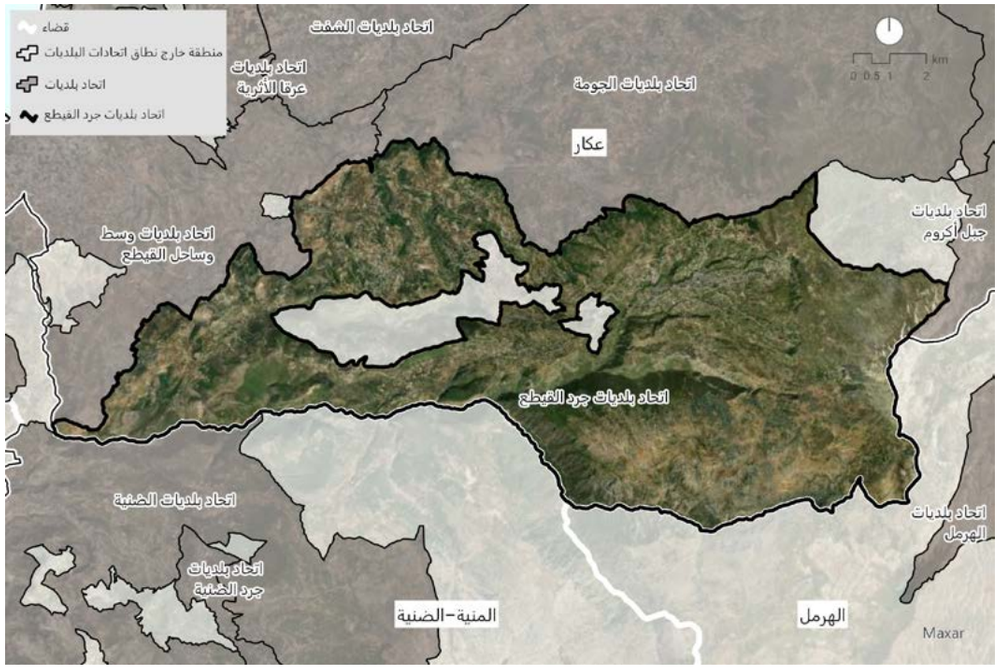

شكل ٥: صورة جوية لاتحاد بلديات جرد القيطع
المصدر: صورة عالية الدقة تمّ استخراجها من خدمة صور العالم عبر الإنترنت لشركة Esri

تعتبر منطقة جرد القيطع من أجمل المناطق اللبنانية لروعة مناظرها التي تخطف الأبصار وثروتها الحرجية المميّزة، فالتنوع البيولوجي فيها قلّ مثيله، فغاباتها فريدة، وينابيعها عذبة، ونباتاتها متنوّعة، وأشجارها نادرة، فكل من يزورها يُؤخَذ بجمالها، ويُغْني ذاكرته بتاريخها ومعالمها.

هي منطقة جبلية بإمتياز تتعاقب مناظرها الرائعة ما بين الجبال العالية التي تعانق السماء في أعلاها قرنة عروبا، وبين الأودية كوادي جهنم ووادي مشمش ووادي نهر موسى. تتميّز هذه المنطقة بوجود العديد من القلاع والمغاور مثل قلعة السناسل ومغارة حمّاد وموسى وعقبة كاف السراية، وكاف الحمام في وادي جهنم في حرار، بالإضافة إلى مغارة نبع الكاف في بلدة الحويش الشبيهة بمغارة جعيتا من حيث التشكّل الجيولوجي.

أمّا بلدة فنيدق، إحدى بلدات جرد القيطع الأساسية فحكاية أخرى، فهي تحتضن أجمل المعالم والمناظر الطبيعية في جرد القيطع، من القموعة وسهلها الواسع وأشجارها من اللزاب والشوح والأرز والسنديان والصنوبر، إلى نبعها المسمّى نبع فنيدق، حيث المياه العذبة والنظيفة تتدفّق من مغارة عميقة لتغذيته. أمّا قلاعها، فيعود تاريخها إلى عهد الفرنسيين والإنكليز، حيث توجد آثار لمبنى الفرنسيين في سهلة القموعة، ودرب الإنكليز، ولا ننسى غابة العزر التي تصنّف كأجمل الغابات في لبنان واندرها. فهي الوحيدة في الشرق الأوسط من حيث تنوّعها وكثافتها، يقصدها السيّاح من كافة المناطق والبلدان للتمتّع بجمالها الأخّاذ، ولممارسة رياضة المشي عبر ممر درب الجبل الذي يمر بعدة محطّات في جرد القيطع من وادي جهنم وصولاً إلى غابة العزر. وأمام كل هذه المميّزات تبتهل القامات أمام سحر وروعة هذه الطبيعة التي جسّدها الخالق في لوحة فنية تزهو بالأشجار الباسقة الخضراء، والنباتات الغضّة.

تمثل المناطق الاصطناعية ضمن اتحاد البلديات ٨,٦٨٪ من مجموع المساحة، بينما تغطي المناطق المغطاة بالأشجار ٥٢,٣٪ من الأرض وتمتد المناطق الزراعية على نسبة تبلغ ٣٦٪ أما المناطق غير المنتجة (الأراضي غير المستخدمة) فتشكل ٢,٤٪ من مساحة الاتحاد والجسم المائي ٠,٠٦٪، والأراضي العشبية ٠,٥٦٪ (الأشكال ٧،٦).[٣]

[٣] الأرقام مستندة إلى نظام تصنيف الغطاء الأراضي/استخدام الأراضي على مستوى الفئة الأولى، والذي تم حسابه بواسطة المركز الوطني للاستشعار عن بُعد في المجلس الوطني للأبحاث العلمية في لبنان (CNRS-L) في عام ٢٠١٧. ووفقاً لهذا التصنيف، تتضمن الفئة «المناطق الاصطناعية» المناطق الحضرية (النسيج الحضري)، والمناطق الصناعية أو التجارية (المناطق الصناعية أو التجارية، منطقة الميناء، منطقة المطار)، والمناطق غير المبنية (مواقع النفايات، مواقع ملقمات النفايات، منطقة تمديد حضري و/أو موقع بناء، أراضي حضرية خالية، ومناطق نباتية اصطناعية غير زراعية (مناطق حضرية خضراء ومرافق رياضية وترفيهية). وتتضمن «المناطق الزراعية» المحاصيل الحقلية، والمحاصيل الدائمة، والزراعة المكثفة، والوحدات الزراعية. وتشمل «الأراضي المشجرة» الأراضي المشجرة الكثيفة والأراضي المشجرة الواضحة «والأراضي العشبية» تشمل العشب الكثيف والعشب الواضح. وتتضمن «المناطق غير الإنتاجية» الصخور العارية والتربة العارية والشواطئ والكثبان.

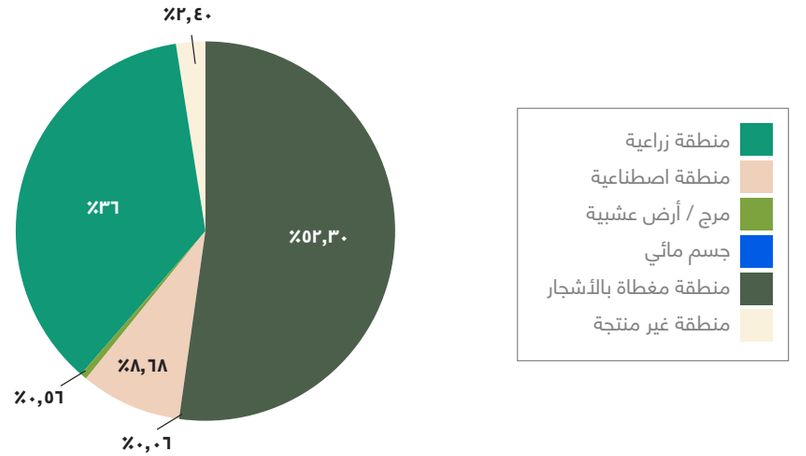

شكل ٦: نسبة استخدام الأراضي من إجمالي مساحة اتحاد بلديات جرد القيطع
المصدر: برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (٢٠٢٣). تمّ حساب نسبة استخدام الأراضي استناداً إلى الخريطة الخاصة باستخدام الأراضي في لبنان بمقياس ١:٢٠٠٠٠، نظام التصنيف المستوى ١، المركز الوطني للاستشعار عن بُعد، المركز الوطني للبحوث العلمية في لبنان، ٢٠١٧

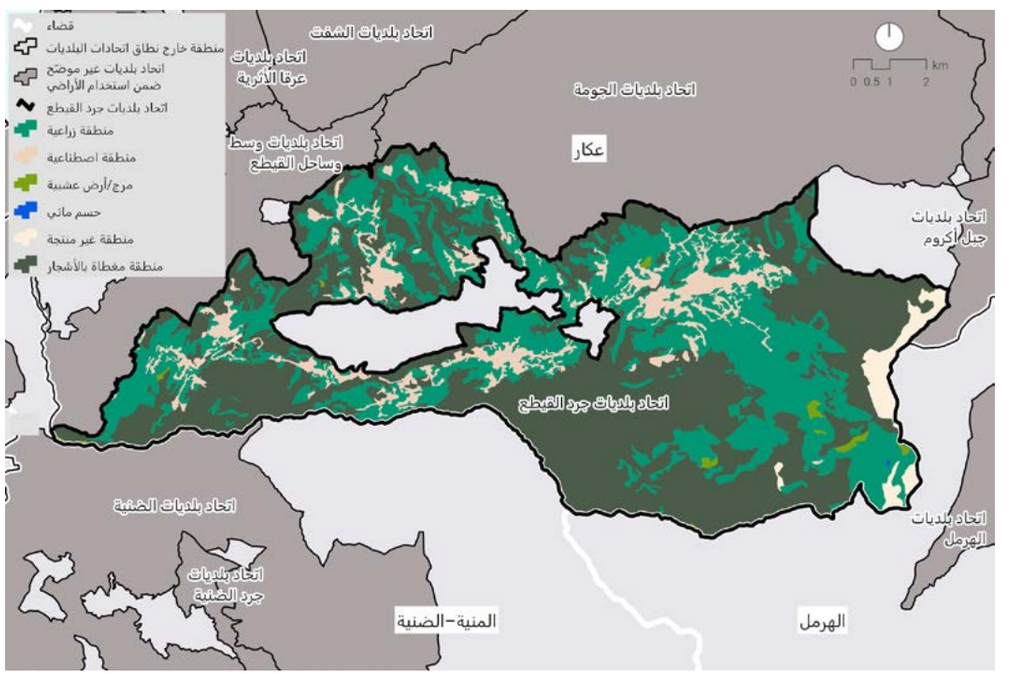

شكل ٧: خريطة استخدام الأراضي لاتحاد بلديات جرد القيطع
المصدر: برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (٢٠٢٣). تمّ استخراج هذه الخريطة من الخريطة الخاصة باستخدام الأراضي في لبنان بمقياس ١:٢٠٠٠٠، نظام التصنيف-المستوى ١، المركز الوطني للاستشعار عن بُعد، المركز الوطني للبحوث العلمية في لبنان، ٢٠١٧

الواقع السكّاني

يقارب عدد السكّان الإجمالي للمقيمين ضمن بلدات الاتحاد حوالي ١٣١,٠٠٠ نسمة، حيث يشكّل غير اللبنانيين منهم نسبة ٤,٥٪ (أغلبيتهم من النازحين السوريين).

يمتاز اتحاد بلديات جرد القيطع بهرم سكاني فتّي حيث تقدّر نسبة الفئات العمرية من الأطفال والشباب بـ٤٢٪ من مجموع السكّان، وذلك وفقاً للمعلومات المقدّمة من قبل المخاتير وباقي مقدمي المعلومات. ويُظهر الرسم البياني أدناه توزّع نسب الفئات العمرية المختلفة ضمن منطقة الاتحاد (شكل ٨).

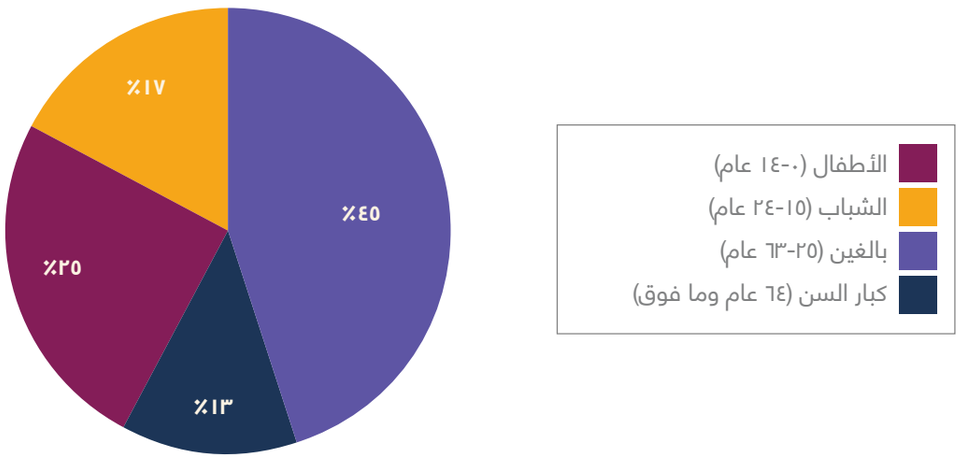

شكل ٨: توزع نسبة الفئات العمرية للسكّان ضمن اتحاد بلديات جرد القيطع
المصدر: مسح ميداني تمّ إجراؤه مع البلديات

تصل نسبة المغتربين من أبناء المنطقة إلى ٧٪ من عدد المسجلين، وهي نسبة لا بأس بها، وهم يتواجدون في بعض بلدان الاغتراب مثل: أستراليا، كندا، ألمانيا، فرنسا، الدانمرك، دول الخليج العربي. معظمهم هم من بلدات مشمش وقبعيت وعين الذهب وبيت يونس.

واقع الخدمات الأساسية والاجتماعية

الخدمات الأساسية

يعتبر واقع الخدمات الأساسية ضمن بلدات الاتحاد مقبولاً حيث تتوفر فيها جميع الخدمات وإن بنسبٍ مختلفة بين القطاعات وبين البلديات. وتعاني المنطقة كسائر المناطق اللبنانية من تدهور في نوعية وكمية الخدمات المقدّمة بسبب الأزمة المالية الخانقة التي تعاني منها الوزارات القطاعية والبلديات، مما يُضعف القدرة على تغطية كلفة التشغيل والصيانة، ويؤثر سلباً على الواقع العام للخدمات.

المياه

تتوفّر ضمن بلدات الاتحاد شبكات المياه وإن وضعها في الإجمال جيّد قياساً بعمر التمديدات وغياب أعمال الصيانة. تشغّل إدارة البلديات هذه الشبكات التي تتغذّى من مياه الينابيع والآبار الإرتوازية. تعاني بلدات الاتحاد كسائر البلدات اللبنانية من التقنين المستمر في المياه وذلك بسبب الإنقطاع الطويل للتيار الكهربائي وإرتفاع أسعار المحروقات، ويذكر أن مياه الشرب والاستخدام اليومي ملوّثة في معظم البلدات بسبب تسرّب المياه المبتذلة إلى المياه الجوفية.

الطرقات والمواصلات

يُعتبر واقع الطرق مقبولاً ضمن بلدات الاتحاد ولكنّه يتفاوت بين البلديات حيث يتراوح الوضع ما بين الجيّد في بعضها ودون الجيّد في بعضها الآخر. وتعاني الطرقات من عدم توفّر الإنارة ليلاً بسبب الإنقطاع الدائم للتيار الكهربائي، وغياب الصيانة. ويذكر أنّ الطرقات لم تعبّد منذ ١٠ سنوات. يعتمد سكان الاتحاد في تنقّلاتهم على إستعمال السيارات والآليات الخاصة وذلك بسبب غياب وسائل النقل العام. وهنا لا بد من الإشارة إلى وجود حافلات نقل عامة، تديرها البلديات، للطلاّب الجامعيين في بلدات (فنيدق – مشمش – حرار) ولكنّها حالياً متوقّفة عن عملها الأساسي في نقل الطلاب إلى جامعاتهم، وتستخدم فقط لنقل طلاب المدارس ضمن بلداتهم بسبب ارتفاع أسعار المحروقات وعدم قدرة البلديات على تغطية نفقاتها.

المباني والمنشآت

تتشابه البلدات التابعة لاتحاد بلديات جرد القيطع لجهة طبيعة المباني والمنشآت حيث تتألف الأبنية السكنية بمجملها من٣ طوابق. تتميّز بعض البلدات بمنازل أغلب سطوحها من القرميد. وكما العديد من البلدات والمدن اللبنانية، توجد مخالفات وتعدّيات من البناء العشوائي على بعض الأماكن العامّة خاصةً في الأسواق والساحات حيث تشكّل هذه التعدّيات سبباً أساسياً لزحمة السّير ولغياب المساحات الخضراء بين المنازل. بالإضافة إلى انتهاك المشاعات والحقوق العامة، تظهر بعض المشكلات الرئيسية في سياق التعدّيات والمخالفات وأبرزها عدم امتثال بعض الأبنية السكنية لشروط سلامة البناء وسلامة وساكنيه

أمّا بالنسبة للمباني والمنشآت غير السكنية فتتوزّع بين صناعية وتجارية ومبانٍ رسمية (بلديات، مدارس، مستشفيات، مستوصفات) وبعض قليل سياحي كالمطاعم والفنادق الصغيرة.

الكهرباء

تتوفّر ضمن بلدات وقرى الاتحاد شبكات للكهرباء، وهي بحالة مقبولة. هي موصولة بكافة المنازل، ولكنّها تحتاج للتغليف لحماية كابلاتها. ويعتمد السكّان على الطّاقة شبه المتوفّرة من شركة كهرباء لبنان وهي في حالة إنقطاع دائم، وعلى الإشتراك في المولدات الخاصة أو اعتماد نظام الطاقة الشمسية ممن تيسّر لهم ذلك. وتعاني البلدات من نقص في المحوّلات والتعدّي على الشبكات العامة، مما يتسبّب في إحداث أعطال متكرّرة على الشبكة العامة، هذا بالإضافة إلى أنّ شبكة الكهرباء قديمة وتحتاج إلى التجديد.

الصرف الصحي

تقدّر نسبة المباني الموصولة على شبكات الصرف الصحي في منطقة الاتحاد بحوالي ٦٠٪، وهي شبكات قديمة، و٤٠٪ من المباني السكنية تعتمد على الجور الصحية، كبلدتي قبعيت وعين الذهب. تتم طريقة المعالجة للمياه المبتذلة عبر جرّها مباشرةً من المجارير إلى مجاري المياه والأودية والأنهار، وسحبها من الجور الصحية بصهاريج لتُرمى في المجاري المائية. ومن أهم المشاكل التي تنتجها شبكات الصرف الصحي والجور الصحية وطريقة معالجة مياهها المبتذلة: تلوث المياه الجوفية، الأمراض والأوبئة، الروائح الكريهة، والمستنقعات.

النفايات

يتم جمع ورفع النفايات بالآليات المتوفرة لدى كل بلدية ضمن الاتحاد حيث تتخلص كل بلدة من نفاياتها عبر مكب خاص بها ضمن نطاقها الجغرافي. لم يتسن للاتحاد الإتفاق مع شركة الأمانة العربية التي تنقل معظم نفايات عكار إلى مكب سرار وذلك بسبب الكلفة العالية التي لا تستطيع بلديات الاتحاد تحمّلها. لذا، إرتأت كل بلدية أن تحل أزمة نفاياتها بمفردها ووفق إمكانياتها المتوفرة مادياً وبشرياً وجغرافياً، بانتظار الحلّ المؤجّل الذي يشمل كل بلديات الاتحاد. وهنا يشار إلى أنّ الاتحاد بصدد التحضير لمشروع SWAM وهو قيد الدراسة (ادارة النفايات الصلبة في جرد القيطع) بالتنسيق مع الاتحاد الأوروبي.

يوجد في الاتحاد معملان لفرز النفايات في بلدتي مشمش وفنيدق لكّن الأخير متوقف حالياً بسبب عدم قدرة البلدية على تغطية نفقات تشغيله. تتلخّص المشاكل الرئيسية على هذا الصعيد في إنتشار المكبات العشوائية في منطقة الاتحاد وتداعياتها السلبية على البيئة والصحة في المنطقة، حرق النفايات العشوائي، ارتفاع تكاليف نقل النفايات، تكدّس النفايات في الشوارع وما ينتج عن ذلك من روائح كريهة وكثرة الذباب والبرغش وأيضاً تلوّث المياه والتربة.

الاتصالات

تعتبر نوعية خدمة الخليوي والإنترنت بحال دون الوسط، بسبب عدم وجود محطات تقوية للإرسال لتغطية كافة أحياء البلدات في منطقة جرد القيطع، بالإضافة إلى تأخّر أعمال الصيانة عند حدوث الأعطال، والإنقطاع المتكرّر للتيّار الكهربائي عن المحطات.

تحليل واقع الخدمات الأساسية

إنّ واقع البنى التحتية في المنطقة مقبول بشكل عام. بالنسبة للصرف الصحي فالشبكات غير متوفّرة في جميع بلدات وقرى اتحاد جرد القيطع لعدم توفر الإمكانيات المادية لدى أي من البلديات للقيام بإنشاء الشبكات وتغطية نفقاتها، ويذكر هنا أن شبكات الصرف الصحي القائمة تقتصر فقط على بلدة مشمش وقسم من بلدة فنيدق وبلدة حرار، حيث تصرف المياه المبتذلة في الأودية والأنهار ومجاري المياه، مما يتسبّب بتلوّث المياه الجوفية ومياه الري والشفة والتربة، وبإنبعاث الروائح الكريهة وإنتشار الحشرات والقوارض. أما باقي البلدات والقرى في الاتحاد فهي تعتمد على الجور الصحية التي يتم سحبها بالصهاريج ويتم صرفها في مجاري المياه.

أمّا بالنسبة لشبكات مياه الشفة فهي موجودة في أغلب بلدات جرد القيطع وتصل من محطّات المياه إلى جميع الأبنية السكنية. تديرها البلديات بإعتماد التقنين في توزّع المياه على المنازل بسبب غلاء المحروقات وتكاليف الصيانة. هذا الأمر يُحدث توترات ونزاعات بين السكّان وبين البلديات خاصة في البلدات التي يقطنها نازحون سوريون حيث يتزايد الضغط على كافة خدمات البنى التحتية الأساسية خاصة أنّهم يقطنون مع أبناء البلدة في نفس الأحياء.

بالنسبة للطرقات الرئيسية فهي بمجملها معبّدة لكنّها تفتقد لشروط السلامة المرورية وهي بحاجة إلى صيانة وتحقيق السلامة المرورية عليها.

أمّا شبكات الإنارة العامة فهي بوضع مزرٍ، لأنّ الكهرباء في حالة إنقطاع دائم، وهذا يتسبّب في فقدان الأمن وحصول سرقات وتعدّيات، خاصةً أنّ بعض البلدات لديها كثافة سكّانية عالية كفنيدق ومشمش. إنّ شبكة الكهرباء تصل إلى كافة المنازل في مناطق الاتحاد، وهي في حالة إنقطاع تام كما سبق ذكر ذلك، ويتم الإستعاضة عنها بكهرباء مولّدات الإشتراك والطاقة الشمسية لمن إستطاع تركيبها من السكّان. ويذكر أنّ فاتورة الكهرباء مرتفعة قياساً للقدرة الشرائية المتدنّية لدى معظم السكّان تحتاج شبكة الكهرباء لتلبيس كابلاتها وزيادة عدد المحوّلات الكهربائية.

أمّا بخصوص شبكة الهاتف فهي تصل إلى جميع المنازل، ولكنّ خدمات الإنترنت ضعيفة جداً وكلفتها مرتفعة.

بالنسبة للنفايات، تجد البلديات صعوبة كبيرة في معالجة النفايات بسبب غلاء كلفة نقلها. وتتم معالجتها عبر رفعها، جمعها ونقلها إلى مكبّات ضمن كل بلدية ما عدا بلدة مشمش التي لديها معمل لفرز النفايات يتم فيه معالجة نفايات البلدة.

ويشكل موضوع النفايات عبئاً كبيراً على البلديات لعدم قدرتها على الجمع اليومي بسبب ضعف قدراتها المادية، مما يؤدي إلى تراكمها في الحاويات من جهة إلى ممارسات عشوائية من قبل السكّان للتخلّص منها من جهة أخرى. هذا يساهم في تشويه المنظر البيئي للبلدات وفي تلوث الهواء والتربة خاصة أن بعض البلديات تمارس حرق النفايات في مكبّاتها. ويذكر أنّ اتحاد بلديات جرد القيطع قد تقدّم بمشروع لمعالجة النفايات الصلبة في منطقة جرد القيطع إلى الاتحاد الأوروبي وهو بإنتظار السّير بالمشروع بعد تأمين الموافقة عليه.

بالنسبة لمقترحات الحلول الممكنة لهذه المشاكل، فهي يجب أن تركّز على أهمية العمل للحفاظ على المياه الجوفية وحمايتها من التلوث من خلال منع تصريف المياه المبتذلة في المجاري المائية والأودية والإسراع في تمديد شبكات للصرف الصّحي في كافة مناطق الاتحاد وإنشاء محطّات للتكرير وفق دراسات وشروط علمية، بيئيّة وصحيّة سليمة، فضلاً عن الكشف الدوري على الآبار والينابيع ومعالجة التلوّث الحاصل فيها. وضع خطة مستدامة لصيانة الطرقات والأخذ بشروط السلامة المرورية، وصيانة شبكات الإنارة العامة ومنع التعدّيات على مرافق البنى التحتيّة وتفعيل المحاسبة لحماية الممتلكات العامة ووقف التعدّيات عليها، لتوفير الأمن وتحقيق الإستقرار في المجتمعات المحلية.

كما يتوجب العمل على وضع خطة لمعالجة النفايات على مستوى الاتحاد بإعتماد الفرز من المصدر وإقفال المكبات العشوائية، متابعة العمل مع الاتحاد الاوروبي للإسراع في تنفيذ مشروع معالجة النفايات الصلبة في المنطقة بأسرع وقت ممكن والعمل على ضبط فاتورة كهرباء الإشتراك من قبل البلديات لحماية السكّان والتخفيف من عبئ التكاليف عليهم.

الخدمات الاجتماعية

القطاع الصحي

تتوفّر الخدمات الصحية والإستشفائية في الاتحاد من خلال مستشفى الحبتور في بلدة حرار وعدد من المراكز الصحية الحكومية والخاصة التي تقع في بلدات: فنيدق، حرار، مشمش، عين الذهب، قبعيت. تؤمّن هذه المرافق الصحية خدمات طبية وإسعافات أولية وتصوير أشعّة وفحوصات مخبرية وبعض الأدوية المدعومة. وتعتبر نوعية وكلفة الخدمات المتوفّرة جيّدة بشكل عام قياساً لنوعية وكلفة الخدمات التي توفرها المراكز الصحية والمستشفيات العامة والخاصة في عكار. ويُشار هنا إلى أنّ معظم المرافق الصحية في الاتحاد غير مجهّزة بالكامل لتلبية كافة الإحتياجات الصحية لسكّان الاتحاد. فمستشفى الحبتور يفتقد لأقسام غسيل الكلى والعلاج الكيميائي وبعض العمليات الجراحية وتعتبر كلفة مستلزمات الإستشفاء والعلاج فيه مرتفعة قياساً لمستوى الدخل المنخفض لدى معظم سكان الاتحاد، كما تفتقد المراكز الصحية لبعض الأدوية المزمنة الملحّة مما يساهم في ارتفاع كلفة الفاتورة الصحية للمرضى.

ولا بد من الإشارة هنا بأنّ المستوصفات شبه المجانية (المعاينة والأدوية مدعومتان)، وعلى الرغم من توفّر لها الدعم من قبل منظمات دولية كالهيئة الطبية الدولية، تبقى قاصرة عن تلبية كافة إحتياجات المواطنين الصحية.

أمّا فيما يخص مراكز الخدمات الإنمائية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية في المنطقة (مشمش-عين الذهب) فإن وضعها مزري جداً حيث لم تعد الخدمات الصحية متوفرة لديها بسبب تردّي الواقع الاقتصادي العام في البلاد وانعكاسه سلباً على خدمات وأداء كافة المؤسسات الرسمية.

وعلى مستوى الإدارة والصيانة، فإن المراكز الصحية العامة تديرها وزارة الصحة العامة أو وزارة الشؤون الاجتماعية، أما الخاصة فيديرها أصحابها. إن فرص الوصول إلى هذه الموارد الصحية ممكنة إلا أن تكلفة النقل على السكّان الذين يقطنون في بلدات الاتحاد البعيدة جغرافياً عن هذه الموارد تبقى عالية. ومن أهم المشاكل في القطاع الصحي: نقص في الكادر الطبي المتخصّص والمعدات الحديثة، ارتفاع الكلفة الاستشفائية والعلاجية والدوائية وكلفة النقل خاصة على الأفراد المحدودين الدخل.

القطاع التربوي

يضم اتحاد بلديات جرد القيطع ٥١ مدرسة رسمية وخاصة وثانويات ومعاهد مهنية، توفّر جميعها خدمات تربوية جيّدة بالرغم من الصعوبات الجمّة التي تعترضها خاصة بعد تفاقم الأزمة الاقتصادية المستجدّة. فكلفة التعليم باتت باهظة الثمن لجهة انتقال المدرسين والطلاب من وإلى المدارس، ولجهة ارتفاع كلفة القرطاسية واللوازم التربوية والمحروقات التي لا تستطع إدارات المدارس تحمّلها من صناديقها بسبب تفاقم الوضع الاقتصادي وتدهور سعر الليرة اللبنانية. يقوم بإدارة المدارس والثانويات والمعاهد الرسمية وزارة التربية الوطنية، أمّا المدارس الخاصة تتم إدارتها من قبل أصحابها.

ومن أهم المشاكل التربوية: نقص في التجهيزات والقرطاسية، كلفة النقل العالية، الإقفال المستمر في المدارس بسبب الإضرابات، عدم توفر الطاقة، غياب خدمة الإنترنت في المدارس مما يعوق أداء تقنية التعليم عن بُعد، ظهور بوادر بتسرب مدرسي جديد في كافة المراحل الدراسية، نقص في المختبرات التطبيقية للمعاهد والمدارس المهنية.

تحليل واقع الخدمات الاجتماعية

الخدمات الصحية، مقتصرة على مستشفى الحبتور في بلدة حرار وبعض المستوصفات البلدية والخاصة ومستوصفين تابعين لـوزارة الشؤون الاجتماعية في مشمش وعين الذهب. ويذكر أنّ هذه المرافق الصحية توفّر بعض الخدمات الصحية الأساسية، ولكنّ خدماتها الصحية والاجتماعية تراجعت بسبب الأزمة الاقتصادية التي تعصف بالوطن.

أما على صعيد الاستشفاء، يتوجّه المرضى إلى مستشفى الحبتور في بلدة حرار، أو إلى مستشفيات خارج المنطقة في حلبا وفي طرابلس وبيروت. ويذكر أنّ كلفة الفاتورة الصحية الاستشفائية مرتفعة جدا. إنّ الموارد الصحية في المنطقة لا تكفي الحاجات الصحية لسكّان جرد القيطع مما يدفعهم للتطبيب خارج المنطقة في أكثر الأحيان، وهذا يزيد من كلفة الفاتورة الصحية وخاصة على المرضى الذين يعانون من أمراض مزمنة حيث كلفة الأدوية مرتفعة جداً، بالإضافة إلى التكاليف الباهظة للنقل وتلكؤ الجهات الضامنة عن تغطية المصاريف الصحية والاستشفائية في معظم الأحيان.

لذلك وأمام هذا الواقع الصعب، من الضروري العمل على دعم وتمكين المستوصفات الصحية المتوفّرة في المنطقة بالكوادر الطبية المتخصصة وبالتجهيزات اللاّزمة ورفدها بمخزون من الأدوية العادية والمزمنة واستحداث أقسام لأمراض القلب وغسيل الكلى ومعالجة السرطان في مستشفى الحبتور لتلبية الحاجات الصحية لسكان المنطقة.

ولا بد من العمل أيضاً على توفير وسائل النقل العام ضمن المنطقة وإلى خارجها لإتاحة الوصول إلى الموارد المتوفرة بكلفة أقل. كما تبرز الأهمية في العمل على تفعيل الجهات الضامنة للتّخفيف من كلفة الأعباء الصحية على السكّان. وكذلك العمل على توفير برامج للصحة النفسية في المنطقة من خلال توظيف أخصّائيين نفسّيين في المدارس الرسمية والخاصة وفي المستشفيات والمراكز الصحية. كما يتوجب العمل على إنشاء مركز لإدارة الجودة في المؤسسات العاملة في منطقة جرد القيطع مع ضرورة توفير الدعم اللازم لمركز الصليب الأحمر في حرار خاصةً أنه يقوم بمهام صحية جبّارة في المنطقة في ظل هذه الظروف الاستثنائية التي تعبر بها المنطقة.

بالنسبة للخدمات التربوية، تحتضن منطقة جرد القيطع عدد لا بأس به من المدارس الرسمية والخاصة والثانوية بالإضافة إلى المعاهد المهنية التي يستفيد منها السكّان اللبنانيون والنازحون السوريون. وهي تقدّم نتائج جيّدة بأغلبيتها تؤهل طلاب المنطقة للتعليم الجامعي خارج المنطقة. ويذكر هنا أن هذه المنطقة لا تضم أي معهد جامعي، مما يدفع الطلاب الجامعيون (وهم كثر) للذهاب إلى جامعات خارج البلدة وخاصة إلى طرابلس وحلبا والكورة، الأمر الذي يزيد من الأعباء المادية عليهم. أضف إلى ذلك الإضرابات المتكررة التي ساهمت إلى حد كبير في ضياع مستقبل العديد من الطلاب.

إن الواقع التربوي في جرد القيطع شأنه شأن الواقع التربوي في كل المناطق اللبنانية، يعاني من مشاكل جمّة أهمها كلفة النقل العالية وكلفة القرطاسية والتجهيزات ونقص في الأساتذة الاختصاصين والتوزيع غير المدروس للمعلمين على المدارس والتعليم عن بُعد دون توفر شروطه والإضرابات المتكررة للمعلمين وسوء بعض الأبنية المدرسية. ومن أهم مقترحات الحلول: العمل على دعم المدرسة الرسمية من خلال صيانة أبنيتها وتوفير التجهيزات اللازمة لها وتحسين شروط التعليم عن بُعد، والتوزيع العادل للمعلمين على المدارس وتفعيل دور مجالس الأهل فيها كشريك فعلي في إنجاح العملية التربوية، وتوفير النقل المدعوم للطلاب في المدارس وفي الجامعات، ورفد المعاهد المهنية باختصاصات جديدة تراعي حاجات سوق العمل المحلي ودعمها بالتجهيزات والمختبرات العملية وربط الخريجين بسوق العمل، وإنشاء حاضنة للأعمال التربوية في المنطقة تعمل على توجيه الطلاب نحو الإختصاصات المناسبة لهم وتؤهلهم وتدعمهم لغوياً ولوجيستياً. وهنا لا بد من القول بأنّه وفي ظل غياب الدولة ومؤسّساتها لا بد للبلديات واتحاد البلديات من لعب دور أساسي في المتابعة والإشراف على المدارس الرسمية والتدخل لدى الوزارة المعنية لحل بعض المشاكل التربوية التي من الممكن حلّها، وأيضا يتوجب على هذه البلديات أن تتولّى مهام تفعيل مجالس الأهل من خلال حث المجتمع المحلي على لعب هذا الدور وذلك بالتنسيق مع الجمعيات المحلّية العاملة في المنطقة.

وأيضا من المهم أن تلعب البلديات دوراً أساسياً في التواصل والتشبيك وإقامة الشراكات مع المنظمات الدولية لتوفير حافلات نقل عام للطلاب وخاصة الجامعيين منهم مع الأخذ بالاعتبار تفعيل الحافلات الموجودة في مشمش وفنيدق وحرار وهنا يمكن لها التنسيق مع المغتربين من أبناء المنطقة في الخارج لتأمين بدلات

المحروقات لهذه الحافلات، ولا بد من التأكيد هنا على أهمية الإستثمار في التربية، فهو خير استثمار، ذلك أنّ التربية هي حجر الأساس لبناء المجتمع والمواطن الصالح والمستقبل الأفضل.

على الصعيد الثقافي، تشهد المنطقة تراجعاً واضحاً في تنظيم وتنفيذ الندوات والمحاضرات الثقافية والأنشطة الترفيهية الخاصة بكافة الفئات الاجتماعية بسبب الأزمة الاقتصادية التي تحول دون الإستمرار في تنظيم هكذا أنشطة نظراً لتكاليف للنقل والمستلزمات العالية الخاصة بهذه الأنشطة. ويذكر هنا أن منطقة جرد القيطع تفتقد إلى الحدائق العامة والمساحات الآمنة التي توفّر أمكنة للراحة وللترفيه وللمشي وممارسة الرياضة لمجمل الفئات العمرية ولا يوجد سوى حديقة عامة في مشمش.

بناء على هذه المعطيات يتوجب العمل على توفير مساحات آمنة في منطقة جرد القيطع وهذا ما يجب أن تضطلع عليه بلديات الاتحاد بهدف التخفيف من حدّة الأزمات وتداعياتها النفسية والمعنوية على المجتمعات المحلية، بالإضافة إلى دعم وتمكين الجمعيات والنوادي العاملة في المنطقة والعمل على مشاركتها ودعمها في تمويل وتنفيذ مبادراتها الثقافية الاجتماعية في المنطقة، مما يساهم في تحفيز الشباب على العمل في الشأن العام والحدّ من إنجرافهم نحو السلوكيات المنحرفة.

الواقع الاقتصادي ومصادر الدخل الأساسية

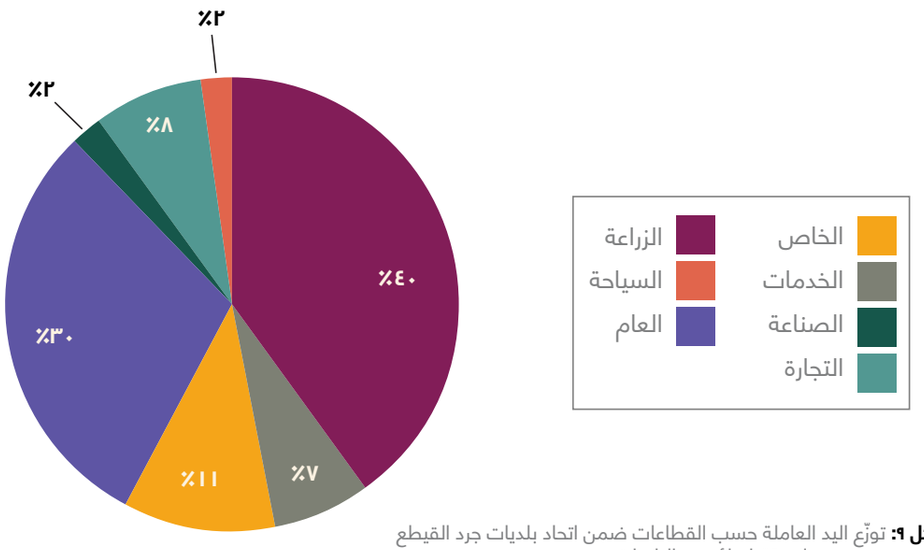

شكل ٩: توزّع اليد العاملة حسب القطاعات ضمن اتحاد بلديات جرد القيطع
المصدر: مسح ميداني تمّ إجراؤه مع البلديات

القطاع الوظيفي

الوظائف العامة

تتراوح نسبة العاملين في القطاع العام في اتحاد بلديات جرد القيطع حوالي ٣٠٪ من القوّة العاملة (شكل ٩). ويتوزع العاملون بحسب الفئات العمرية والجندر وفق التالي:

بحسب الفئات العمرية من ٢٥ إلى ٦٤، بحسب الجندر ٧٥٪ ذكور و٢٥٪ إناث.

أما بالنسبة لمجالات العمل ضمن القطاع العام، فتضم مروحة كبيرة من الإدارات كالجيش وقوى الأمن الداخلي والأمن العام وأمن الدولة، بالإضافة إلى التعليم والعمل الإداري، والبلديات والدفاع المدني والمستشفيات الرسمية، والوزارات، والمدارس الرسمية، وغيرها. وتتواجد مراكز هذه الإدارات إمّا داخل بلدات الاتحاد أو خارجها الأمر الذي يشكل عبئاً مادياً إضافياً على الموظفين.

القطاع الخاص

يضمّ القطاع الخاص ما يقارب ١١٪ من نسبة القوّة العاملة في بلديات الاتحاد (شكل ٩). تتضمن مجالات العمل ضمن القطاع الخاص التعليم في المدارس الخاصة والتوظيف ضمن الشركات الخاصة المستوصفات، المستشفيات، وغيرها من المؤسسات المتواجدة ضمن أو خارج بلدات الاتحاد. تتوزّع نسبة العاملين في القطاع الخاص بحسب الجندر ٦٠٪ ذكور و٤٠٪ إناث.

قطاع المهن والحرف (أعمال حرفية وصناعية ومعمارية وغيرها)

تُقدّر نسبة العاملين في قطاع الخدمات بحوالي ٧٪ (شكل ٩) من مجموع القوّة العاملة ويشكّل الذكور النسبة الأكبر (٦٥٪) حيث يعملون في مجال أعمال البناء (دهان، بلاط، كهرباء، صحية) وفي أعمال حرفية وصناعية كالنجارة والحدادة، صناعة حلويات، ميكانيك وحدادة سيارات. أمّا نسبة الإناث اللواتي يعملن في هذا القطاع فتقدّر ب ٣٥٪ وهن يعملن في التصنيع الغذائي المنزلي وفي الخياطة وتصفيف الشعر والتزيين النسائي.

قطاع الصناعة

لا تتجاوز نسبة العاملين في الصناعة ضمن بلديات اتحاد جرد القيطع الـ ٢٪ من حجم القوة العاملة (شكل ٩) حيث لا يوجد مصانع أو معامل كبيرة الحجم. تتوزّع الصناعات

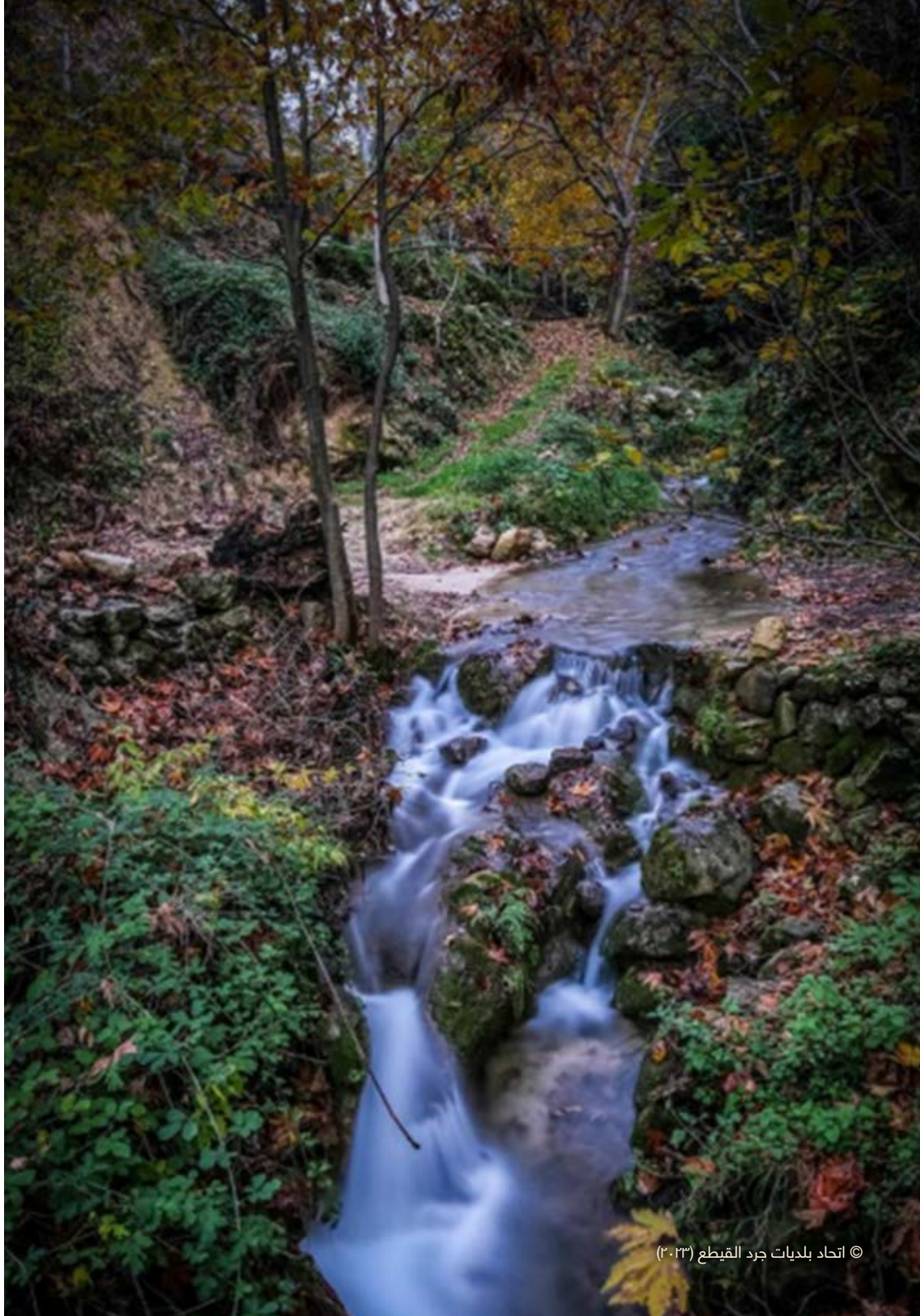

الأساسية على النجارة، الحدادة، صناعة مواد البناء، صناعة الحلويات. يتم إستهلاك أغلبية الإنتاج داخل بلدات الاتحاد والباقي يتم تصديره إلى البلدات المحيطة. يعاني قطاع الصناعة من عدم توفر الطاقة، الكلفة العالية، نقص في الخبرة لدى الصناعيين، المنافسة من قبل العمالة الأجنبية.

قطاع الزراعة

تشكّل الزراعة مصدراً رئيسياً لدخل الأسر في اتحاد بلديات جرد القيطع حيث يعمل حوالي ٤٠٪ من إجمالي القوة العاملة في هذا القطاع (شكل ٩) أغلبيتهم من الذكور (٨٥٪). تُقدّر مساحة الأراضي الزراعية بحوالي ٩ كلم مربع (٧٪ من مساحة الاتحاد)، وأهم الزراعات: التفاح والزيتون والرمّان.

تشكل الزراعة مصدراً رئيسياً للدخل في المنطقة، وتوجد تعاونيتان زراعيتان تعنى بشؤون الزراعة والمزارعين. يعاني القطاع الزراعي من مشاكل متعددة تتلخّص في ضعف تسويق وتصريف الإنتاج، كساد الإنتاج، ارتفاع كلفة السماد والمبيدات، الطاقة، غياب الإرشاد الزراعي، تغيّر المناخ، نوعيّة الإنتاج، تلوّث الإنتاج، كلفة الإنتاج، الري التقليدي، الزراعة التقليدية.

قطاع التجارة

تتواجد المؤسسات التجارية في أغلب بلدات الاتحاد وهي بمعظمها صغيرة الحجم. تتضمّن: تجارة المواد الغذائية، الألبسة، سوبر ماركات، وكاليري مفروشات، وملاحم ومحطات، بالإضافة إلى التجارة عبر الأون لاين. تقدّر نسبة العاملين في هذا القطاع ٨٪ (شكل ٩).

تتشابه المشاكل التي يعاني منها قطاع التجارة مع تلك الخاصة بقطاع الصناعة من حيث الانقطاع المستمر للكهرباء بالإضافة إلى غياب الخبرات، ضعف التسويق، غلاء كلفة النقل، تراجع القدرة الشرائية لدى معظم السكّان.

قطاع السياحة

مع العلم أن اتحاد بلديات جرد القيطع يتمتّع بمساحات حرجية وخضراء واسعة ويتميّز بمناظره الخلّابة وغاباته الفريدة، إلّا أنّ قطاعه السياحي لا يزال ضعيفاً لجهة نسبة المداخيل من الأنشطة السياحية ونسبة إنخراط اليد العاملة المحلية فيه .وتقدّر نسبة العاملين في هذا القطاع بنسبة ٢٪ من مجموع القوّة العاملة (شكل ٩). يتواجد ضمن بلدات الاتحاد عدد من الموارد الطبيعية كالينابيع والمغاور الطبيعية والغابات، الأودية، الأنهار، الجبال، السهول والمعالم. تقتصر المؤسسات السياحية المتوفرة على مركز سياحي في فنيدق تمّ إنشاؤه بالتعاون مع وزارة السياحة وجمعية جيل الأمل في بلدة فنيدق ولجنة السياحة البلدية ويعمل في هذا المركز ١٠ متطوّعين يقومون بأعمال الإرشاد والتدريب السياحي. هذا المركز تمّ تأسيسه عام ٢٠٢٢. ويذكر أيضاً أنّه يوجد في بلدة فنيدق فريقاً مدرّباً من شبان وشابات البلدة يعملون كمرشدين سياحيين بإشراف البلدية، كما يوجد ١٠٠ بيت خشبي للضيافة في فنيدق والقليل جداً منها في حرار. ويوجد مطاعم وسناك في حرار وفنيدق وقبعيت ومشمش. يبرّر رؤساء البلديات والجهات الفاعلة ضمن بلدات الاتحاد التقصير الحاصل على مستوى القطاع السياحي بعدم وجود خطة إعلامية وتسويقية للمنطقة، سواءً على المستوى المحلي أو على المستوى الوطني، بالإضافة إلى نقص في الخبرة والثقافة السياحية لدى العاملين في هذا القطاع، ضعف المؤسسات الرسمية المختصة بالسياحة وغلاء المواصلات.

التحويلات من الخارج

تقدّر نسبة الإغتراب ضمن بلدات الاتحاد بـ٧٪ من عدد المسجّلين. بدأت عملية الإغتراب مع بداية الحرب الأهلية اللبنانية، وتنامت مع توالي السنين والأزمات حيث عمد المغتربون الأوائل مع إزدياد الأزمات في البلاد إلى القيام بإجراءات لمّ الشمل لأبنائهم وعائلاتهم وأقاربهم من جهة، والسعي للزواج من الأقارب في الوطن بغية مساعدتهم على الهجرة من جهة أخرى، وهذا ساهم إلى حد بعيد بإزدياد عدد المغتربين الأقارب خاصة إلى أوستراليا وتعتبر بلدتا مشمش وعين الذهب وبيت يونس الأغنى بعدد المغتربين من أبنائهما إلى أوستراليا الذين يقدّرون بما يفوق الـ١٠ آلاف مغترب. ويذكر أن معدل الهجرة قد تسارع صعوداً بعد العام ٢٠١٩ بسبب الوضع الأمني والأزمة الاقتصادية المستجدّة وغياب فرص العمل.

لا ينتمي جميع المغتربين من أبناء منطقة جرد القيطع إلى الطبقة الميسورة، فالبعض ميسور وهم أولئك الذين كانوا من أوائل المهاجرين وبعضهم الآخر حالته متوسطة يكفي عائلته وأهله.

يقوم المغتربون بدعم أسرهم وأقاربهم وأبناء بلداتهم عبر تحويلات مالية شهرية تصل إلى مليون دولار، مما يساعد هذه العائلات على تخطي التحدّيات والصعوبات التي أنتجتها الأزمة الاقتصادية والمالية في البلاد. ويذكر أن العديد من المغتربين يلبّون النداء عندما تتم دعوتهم للمساعدة من قبل البلديات أو بعض وجهاء البلدات الذين يساهمون إلى حد كبير في القرارات المحلية. وعلى سبيل المثال ساهم المغتربون في مشمش، في دعم البلدة لتأمين المحروقات، شراء أرض للمقبرة وإنشاء برك مياه. كما قدم المغتربون مساعدات لتغطية الإستشفاء والتعليم وشراء الأدوية ودعم المحتاجين وخاصة خلال شهر رمضان المبارك في جميع البلدات، كما ساهموا بإنشاء غرف سياحية في القموعة وفي فنيدق.

تحليل الوضع الاقتصادي/ مصادر الدخل

بحسب ما تبيّن أعلاه، يرتكز الاقتصاد المحلي في منطقة جرد القيطع بشكل أساسي على القطاع الزراعي خاصة زراعة التفاح بالإضافة إلى القطاع الوظيفي العام والخاص بما يخص الوظيفة العسكرية والإدارية والتعليم الرسمي والخاص، ويضم كذلك العمل ضمن مشاغل حرفية كتلك المختصة بصناعة الألمنيوم أو صناعة الخفّان أو العمل في مجال ميكانيك وحدادة السيارات وغيرها. فضلاً عن العمل في صناعة الحلويات الرائجة في حرار، القرنة وفنيدق. ويذكر أنّ معظم العاملين في القطاعات المختلفة يعملون أيضاً في الزراعة كمورد مكمّل لما يحصلون عليه من سائر أعمالهم الاقتصادية. ويُشار هنا إلى أنّ الأراضي الزراعية في منطقة جرد القيطع هي مملوكة من أصحابها وتنتقل عبر التوريث من الآباء إلى الأبناء مما ساهم إلى حد بعيد في تفتيت الملكيات المتوسطة والكبيرة في المنطقة.

ومن أهم المشاكل الاقتصادية في منطقة جرد القيطع: تفشّي البطالة وخاصة في صفوف المتعلمين مما يدفعهم للنزوح إلى المدن أو الهجرة إلى خارج الوطن. وتبرز مشكلة أخرى تتجلّى لدى الموظفين الذين تدنّت قيمة رواتبهم بشكل كبير بسبب ارتفاع سعر الدولار مقابل إنهيار سعر الليرة اللبنانية. أمّا المشاكل التي يعانيها القطاع الزراعي فهي: شحّ مياه الري وجفاف بعض الينابيع وضعف الإرشاد الزراعي وكساد الإنتاج وأساليب الري التقليدية المعتمدة وضعف التسويق.

لذلك فان الضرورة تقتضي العمل الجادّ لدعم وتعزيز القطاع الزراعي وتطوير الخبرات لدى المزارعين، ولا بد من الإشارة هنا إلى ضرورة الإهتمام أيضاً بالثروة الحيوانية عبر تفعيل الطب البيطري وتدريب المزارعين على كيفية إعطائها الأدوية المناسبة وتفعيل الكشف الدوري عليها، بالإضافة إلى تفعيل الأهتمام بتربية النحل والعمل على فحص العسل قبل تسويقه.

وأيضاً يجب العمل على إنشاء نظام حديث للري بديل عن النظام التقليدي المعتمد وحماية المياه الجوفية وحماية حوض القموعة وما حوله من التعدّيات عليه، كونه المغذّي الأول لمخزون المياه في جرد القيطع وغيرها من المناطق العقارية، وأيضا العمل على تدريب الشباب العاطل عن العمل على مهارات فنية ومهاراتية بهدف توفير فرص عمل لهم للحدّ من البطالة والإنجراف نحو السلوكيات المنحرفة في المنطقة، والعمل على تفعيل دور التعاونيات الزراعية، وتطوير صناعة المونة البيتية البلدية.

على صعيد القطاع السياحي، فإنّ العمل ضمن هذا القطاع ما زال ضعيفاً، ويقتصر على وجود بعض المطاعم في حرار وقبعيت والقمّوعة في فنيدق، وبعض بيوت الضيافة في فنيدق وحرار. يفتقر هذا القطاع إلى البنى السياحية اللازمة له ، إن من حيث الإعلان والإعلام، وإن على مستوى الخطة السياحية وسبل الترويج لها، وإن على مستوى الناس التي تبني المشاريع السياحية والتي تفتقر للمهارات وللوسائل وللشروط الضرورية لبناء هذه المراكز والمؤسسات. كما تبرز الحاجة الأساسية لأدلاّء سياحيين وجبليين للتعريف عن طبيعة الأرض وعن الأشجار الحرجية وعن المنطقة، بالإضافة إلى كافة الموارد الطبيعية. وهنا لا بد من الإشارة إلى أنّ المؤسسات القائمة في الاتحاد تفتقر إلى المبادرة، فعكار مغيّبة كلياً عن الخارطة السياحية الوطنية، وذلك يعود لجملة من الأسباب أهمها سوء البنى التحتية فيها، البُعد الجغرافي عن المدن، عوائق السير وما أكثرها التي لا تسهّل الوصول إلى المنطقة، وأيضاً عدم وجود شبكة من العلاقات والموارد خاضعة لشروط غذائية صحية سليمة، كتصنيع الانتاج، فحص الانتاج. كل هذه هي عوامل مؤثرة سلباً في تعافي القطاع السياحي، حيث إنّ هذه الموارد غير مضمونة لجهة نوعيتها وصحتها وصلاحيتها للتسويق وللأكل، طبعاً بالإضافة إلى مشاكل البنى التحتية كالصرف الصحي وآليات صرف المياه المبتذلة، ومياه الري التي لم تخضع يوماً للشروط الصحية، بالإضافة إلى الأمكنة والمرافق السياحية غير المنظّمة ونوعية تقديماتها ومؤهلات الأشخاص الذين يديرونها ويعملون فيها والتي هي دون المستوى المطلوب سياحياً، هذا كلّه يشكل عائقاً أساسياً أمام تطوّر السياحة في المنطقة.

لذلك، فإن هذا الواقع يتطلّب العمل الجدّي على إعادة هيكلة وبناء المؤسسات السياحية وإكسابها مهارات ومعارف بنوعية ومعايير الجودة المطلوبة للخدمات السياحية، فلا يمكن للسياحة أن تقوم في ظل هذا الواقع المزري، وهذا يشترط العمل الجادّ لإتقان الثقافة السياحية، كما العمل لتفعيل الصيانة المستمرة للبنى التحتية في المنطقة.

ومن أهم المشاكل التي تهدد الثروة الطبيعية والحرجية في جرد القيطع، إفتعال الحرائق بهدف الحصول على الحطب وصناعة الفحم، وشق الطرقات كي يسهل الوصول إلى الأراضي الخاصة، ووضع اليد على الأراضي كونها غير ممسوحة، ويذكر أن مفتعلي الحرائق لديهم غطاء سياسي وأمني. لذلك، وللخروج من دوّامة الحرائق، فلا بد من العمل على إنشاء وحدات تدخل سريع لإطفاء الحرائق قبل وصول فرق الإسناد إليها.، وهنا لا بد من الإشارة إلى دور فريق المستجيب الأول المشكّل من قبل الاتحاد والذي يلعب دوراً أساسياً في الحد من إنتشار وتمدد الحرائق. كما لا بد من التنويه بدور جمعية درب عكار البيئية التي تعمل وبفعالية في الحدّ من الحرائق بالإضافة إلى دورها الريادي في ممارسة وتنشيط السياحة البيئية.

ومن المشاكل أيضاً، التدخلات البشرية التي تشوه البيئة، والرعي العشوائي، وقطع الأشجار الهادف، حيث توجد مراع للمواشي، ولكنّها غير منظّمة مما يبيح التعدّي على الأشجار والغابات التي تتعرّض للقطع الجائر بغية توفيرها كغذاء لقطعان الماعز. ويذكر هنا أيضاً أنّ إنشاء المحميات ضروري جداً للحفاظ عليها وحمايتها، كما أنّ من شأن ذلك توفير البيئة الخصبة والمناسبة لتربية النحل وإنتاج العسل والحفاظ على التنوع البيولوجي في هذه المحميات، فالنحل يشكل عاملاً أساسياً في الإنبات والتثمير وإبعاد السموم عنها. ومن المشاكل أيضاً التي تساهم في إعاقة السياحة في المنطقة الفوضى العارمة في البناء في منطقة القموعة، حيث إن مجمل الأبنية الإسمنتية والخشبية في القموعة بالرغم من تعدّيها على الأملاك العامة، هي غير مجهزة بشبكات للصرف الصحي، فهي تستخدم الجور الصحية التي يتم سحبها بالصهاريج لتصرف في مجاري المياه وهذا يسمح بتسرّب المياه المبتذلة من الجور الصحية إلى المياه الجوفية في القمّوعة وبالتالي يؤدي إلى تلوّثها.

ومن العوامل المهمّة التي تعيق السياحة أيضاً التناقضات الحاصلة بين بلدتي عكار العتيقة وفنيدق والتي عنوانها الخلافات العقارية وما يستتبعها من نزاعات مسلحة، مما يخلق توترات تحدّ من الزيارات السياحية، لذلك فإنّ وقف التعديات وإزالتها يفترض تحويل الغابات إلى محميات، وتحويل القموعة إلى محمية طبيعية لحماية الثروة الحرجية فيها والمورد المائي الأساسي لمحافظة عكار.

أما بخصوص المبادرات السياحية التي تحصل، توجد بعض المبادرات الإيجابية من قبل بعض السكّان المقيمين والجمعيات ضمن المنطقة والتي شكّلت بقعة ضوء في ظل الواقع السياحي المظلم ومنها: مبادرة بلدية فنيدق إلى إنشاء مشتل زراعي في غابة العزر يحتوي على ٢٠٠٠ شجرة شوح و٢٥٠٠ شجرة عزر وذلك بهدف زراعة الأراضي البور والحفاظ على ديمومة هذه الأشجار التي تميّز هذه المنطقة. ويذكر أنّ هذا المشتل تمّ تمويله من قبل جمعية تحريج وجمعية سلار السويدية، حيث تعمد بلدية فنيدق لإقامة التوأمة مع جمعية تحريج وذلك بهدف بيع أشجار من المشتل دعماً لغابة العزر. كما توجد غرفتان خشبيتان في الغابة تحتويان على مواد مصنّعة خشبية تستخدم للعرض والترويج السياحي. وتوجد مبادرات فردية وجماعية للمشي، والدور البيئي الذي تلعبه جمعية درب عكار في التدخل السريع لإطفاء الحرائق، وإنشاء بيوت الضيافة في فنيدق وحرار. ولكن يجدر القول هنا بأن البناء والتصرف البشري العشوائي في القموعة يعود لعدم مسح الأراضي رسمياً وعدم تصنيفها من قبل البلدية وهذا جعلها أرضاً مستباحة يعبث بها القاصي والداني دون حسيب أو رقيب. لذلك وللحفاظ على هذه المنطقة يجب أن يتم مسحها وتصنيفها وهذه مسؤولية كبيرة تقع على عاتق الدولة والسلطات المحلية.

إن تفعيل العلاقة مع المغتربين يتطلب عملاً جدّياً وصادقاً من قبل البلديات واتحاد البلديات وذلك عبر لعب دورها الريادي كمؤسسات عامة تسعى لإشراك كافة مكوناتها البشرية في تخطيط وتحقيق التنمية المحلية المستدامة في المنطقة.

لذلك، من المهم العمل على تفعيل دور البلديات والقطاع الأهلي في المنطقة باتجاه تسليط الضوء على هذا القطاع خاصة أن الثروات الطبيعية والبيئية والتراثية والمواقع التاريخية جميعها مقوّمات أساسية متوفّرة ويمكن البناء عليها واستثمارها للانطلاق بهذا القطاع كي يصبح موردا إقتصاديا أساسياً في المنطقة. ويتطلّب ذلك العمل على التكامل بين القطاعين السياحي والزراعي نظراً للإرتباط العضوي بين هذين القطاعين، حيث تلعب الزراعة دوراً أساسياً في تنشيط القطاع السياحي. فالسياحة تكمن ما بين مطاعم وإنتاج جديد من الزراعات، وتطوير زراعات وإستحداث زراعات جديدة، إستناداً إلى طبيعة وموارد كل منطقة.

بالإضافة إلى ذلك، تحتضَن المنطقة أعداداً كبيرة من الكفاءات البشرية بداخلها وخارجها والتي يمكن استثمارها في تطوير الواقع الاقتصادي في المنطقة، خاصةً من خلال جذب المستثمرين من المغتربين أبناء البلدات للإستثمار في قطاعي الزراعة والسياحة. ولا بد من الاشارة هنا وضمن هذا الإطار، أنه يمكن الإطلاع على تجارب أخرى حصلت في مناطق أخرى في لبنان للإستفادة منها ونقلها وتكييفها وفق واقع المنطقة والإستنارة بالخبرات المتوفرة.

وما يساهم في تطوير القطاع السياحي أيضاً، تفعيل التنسيق والتكامل بين اتحاد بلديات جرد القيطع واتحاد بلديات الجومة وربما الاتحادات الأخرى المحاذية لمنطقة الاتحاد وذلك بهدف وضع خطط سياحية مشتركة تأخذ بالإعتبار خصوصية وثقافة كل منطقة والتكامل فيما بينها للإستثمار الأفضل من حيث الموارد الطبيعية والبشرية فيها.

ولا بد من العمل أيضاً على تفعيل المنتزه الوطني لأعالي عكار الذي يتضمن إنشاء محمية وطنية طبيعية قد تكون الأكبر والأجمل على مستوى لبنان وتساهم في تفعيل السياحة في مناطق جرد القيطع والجومة وأعالي الدريب.

التوجهات الاستراتيجية

قطاع الزراعة

إنّ الزراعة في اتحاد بلديات جرد القيطع تشكّل عصب اقتصاده، وتمنح قاطنيه جرعات أمل للإستمرار، وتجذّر إيمانهم بأرضهم والتمسّك بها والحفاظ عليها، فالتغيير المنشود لن يأتي ولن يحصل إلّا عندما تتوفّر الإرادة لهذا التغيير. لذلك ولتنشيط وتعزيز القطاع الزراعي في جرد القيطع يتوجب العمل على:

- اعتماد نظام حديث للري
- حماية المياه الجوفية من التلوث الحاصل جرّاء الصرف الصحي والسلوكيات البشرية غير البيئية
- تفعيل الرزنامة الزراعة
- تفعيل الإرشاد الزراعي
- تدريب المزارعين وتمكّينهم من معارف وخبرات زراعية فنية حديثة
- شق وتأهيل الطرقات الزراعية
- تفعيل التعاونيات الزراعية الموجودة
- تطوير وتفعيل التصنيع الزراعي والحيواني وتفعيل الطب البيطري وحماية الثروة الحيوانية
- تطوير الزراعة البعلية والمروية وإدخال زراعات جديدة تتناسب مع التغيّر المناخي كالفستق الحلبي والكستنا والكيوي والمانغا.
- الاستفادة من الفرص الزراعية الموجودة كمركز الأبحاث الزراعية في العبدة والمدرسة الفنية الزراعية بالإضافة إلى برامج الجهات المانحة والمؤسسات الرسمية ذات الصلة كالوزارات وغيرها
- إنشاء برادات عامة لحفظ الإنتاج الزراعي كون البرادات المتوفرة في فنيدق ومشمش وعددها ٣ هي خاصة وتكبّد المزارعين أعباء مادية إضافية.
- توفير أسواق لتصريف الإنتاج
- إنشاء مراصد زراعية
- دعم صغار المزارعين بقروض ميسرة
- إنشاء برك لتجميع مياه الشتاء والثلوج لاستخدامها في الري
- استصلاح الأراضي ومسح وتصنيف الأراضي من قبل البلديات لمنع التعدّي عليها ووقف الزحف السكني العشوائي.

قطاع الصناعة

يتطلّب دعم وتطوير القطاع الصناعي في المنطقة، العمل على:

- حماية الصناعات الصغيرة المتوفرة في المنطقة
- توفير طاقة بديلة
- وضع خطط تسويقية للصناعات المحلية لمنافسة الصناعة الخارجية وفي هذا الإطار لا بد من التنسيق مع غرفة التجارة والصناعة في حلبا
- العمل على إقامة معارض دورية للتسويق للصناعات المحلية
- إنشاء سوق صناعي موحّد لصغار الصناعيين
- إنشاء حاضنة أعمال توفر الدعم والمساعدة في إعداد دراسات جدوى لإنشاء الأعمال الصغيرة وتعمل على تطوير الصناعات المتوفّرة عبر التدريب المتخصص للعمال الصناعيين.

قطاع التجارة

بهدف إنعاش قطاع التجارة وتطويره يتوجّب العمل على:

- تشجيع الاستثمار في القطاع التجاري من أجل جذب الشباب والحدّ من هجرتهم
- حماية المؤسسات التجارية الصغيرة والمتوسطة في البلدة
- تشجيع المبادرات التجارية الفردية القائمة على البيع عبر تقنية الاون لاين (online)
- تحفيز الشباب والنساء على إنشاء مشاريع تجارية صغيرة من خلال التشبيك والتنسيق مع منظمات تعمل ضمن هذا الإطار، وضرورة إنشاء حاضنة للأعمال الصناعية والتجارية في المنطقة تساعد في تطوير هذه القطاعات.
- تدريب التجار في المنطقة على أصول البيع والشراء والتسويق ودراسة الجدوى لمشاريعهم وكيفية تطوير مشاريعهم لزيادة مداخيلهم وبالتالي خلق فرص عمل أمام شباب المنطقة
- الحد من الاحتكار ومراقبة الاسواق
- التنسيق مع غرفة التجارة والصناعة لتفعيل النشاط التجاري ودعم التجار

قطاع السياحة

إنّ قطاع السياحة في جرد القيطع يعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية والذي من الممكن الإستثمار فيه لتصبح منطقة جرد القيطع ملاذاً لكل السيّاح من داخل الوطن وخارجه. وهذا يتطلّب مزيداً من الجهود والمتابعة لتفعيل هذا القطاع، لذلك يجب التوجّه نحو:

- تفعيل المنتزه الوطني لأعالي جبال عكار
- توفير وتطوير البنى السياحية في المنطقة
- وضع خطة سياحية استراتيجية بالتنسيق مع مركز الإرشاد السياحي في القمّوعة التابع لوزارة السياحة وبالتعاون مع الجمعيات والبلديات
- تفعيل المركز السياحي القائم في القمّوعة/ فنيدق
- تفعيل التنسيق والتكامل بين الجمعيات السياحية والبيئية في المنطقة
- تفعيل الدعاية والإعلام السياحيين للتعريف عن معالم المنطقة
- تدريب المجتمعات المحلية على جودة الخدمات السياحية
- تدريب مرشدين سياحيين وجبليين
- تفعيل دور فريق المستجيب الأول المؤلف من عناصر من منطقة الاتحاد متطوعين ومدرّبين للتدخل السريع أثناء إندلاع الحرائق.
- تحسين خدمات بيوت الضيافة وزيادة الإستثمار فيها
- إقامة مهرجانات سياحية سنوية
- تفعيل العلاقة مع المغتربين والعمل على جذبهم للإستثمار في القطاع السياحي

© اتحاد بلديات جرد القيطع (٢٠٢٣)

نحو خطة اقتصادية-اجتماعية

بناءً على الجلسات التشاورية وورش العمل التي تمّت مع ممثلين عن البلديات المنضوية ضمن اتحاد بلديات جرد القيطع، تمّ التوافق على اعتماد الرؤية التالية:

> **"جرد القيطع، منطقة خضراء، غنية بمقوّماتها البشرية والطبيعية والاقتصادية رائدة بمؤسساتها، متعاونة مع مجتمعاتها المحلية الآمنة والمستقرة."**

ومن أجل تحقيق هذه الرؤية من الضروري أن تتضافر جهود البلديات والقطاعين الأهلي والخاص إضافةً إلى المجتمعات المحلية للعمل سوياً في سبيل تنمية اجتماعية اقتصادية تستند على مقومات المنطقة وتستفيد من الفرص المتاحة. وبحسب نتائج الدراسة، يجب أن يتم التركيز في اتحاد بلديات جرد القيطع على تنمية قطاعي السياحة البيئية والزراعة نظراً للمقومات البشرية والطبيعية والمادية المتوفّرة والتي يمكن البناء عليها وتطويرها نحو الأفضل، وتبقى قطاعات الصناعة والتجارة والخدمات مكملة لقطاعي الزراعة والسياحة.

ويتطلب العمل على تحقيق تنمية زراعية وسياحية وضع خارطة طريق لكل قطاع تتقاطع مع بعضها البعض وتتضمّن مراحل متعددة من الواجب تنفيذها ضمن إطار زمني منطقي وبحسب توفّر التمويل لذلك. سوف تتضمّن خارطة الطريق لكلٍ من قطاعي الزراعة والسياحة التدخلات الاستراتيجية المرتبطة بأربعة عوامل أساسية هي:

١. البنية التحتية لكل قطاع
٢. الإطار المؤسساتي الموجود
٣. الموارد الطبيعية
٤. العنصر البشري المحلي

خارطة طريق القطاع الزراعي

مستوى الصعوبة في التنفيذ	كلفة التنفيذ
مرتفع	مرتفعة
متوسط	متوسطة
ممكن	منخفضة

أهداف قصيرة الأمد

البنية التحتية

- العمل مع الوزارات والبلديات على وضع خطة مستدامة لصيانة البنى التحتية

الإطار المؤسساتي

- تفعيل التنسيق والتعاون بين الوزارات المعنية والبلديات
- إنشاء لجنة زراعية ضمن اتحاد البلديات للتواصل مع الأفرقاء

الموارد الطبيعية

الموارد البشرية

أهداف متوسطة الأمد

البنية التحتية

- الاعتماد على الطاقة الشمسية كمصدر لتشغيل الآبار للريّ

الإطار المؤسساتي

- تعزيز عمل التعاونيات الزراعية والحيوانية وتفعيل دورها
- بناء علاقة متينة مع وزارة الزراعة وتعزيز التعاون معها
- إشراك الجمعيات الأهلية التي تعنى بالتنمية المحلية في عملية التعاون
- بناء علاقة مع كليات الزراعة ضمن الجامعات الموجودة للمساعدة على إجراء أبحاث زراعية
- العمل مع الدفاع المدني والجهات الأخرى لوضع وتطبيق خطة لتجنّب ومكافحة الحرائق
- دعم صغار المزارعين من خلال برامج قروض ميسّرة

الموارد الطبيعية

- تطوير الزراعات البعلية والمروية وإدخال أنواع جديدة تتناسب مع التغيير المناخي
- الحفاظ على الموارد الطبيعية في منطقة جرد القيطع والاستثمار فيها
- حماية المياه الجوفية من التلوث
- الحد من التمدد العمراني على حساب الأراضي الزراعية
- المحافظة على التربة من خلال إيجاد مطامر سليمة النفايات
- إنشاء محميات طبيعية للمحافظة على الموارد
- العمل على إصدار وتطبيق تعاميم بلدية للمحافظة على الموارد والمناطق الطبيعية

الموارد البشرية

- تدريب المزارعين على زراعات وتقنيات حديثة
- توجيه الشباب للحد من الهجرة
- تفعيل العلاقة مع المغتربين وإشراكهم في تمويل وتسويق المشاريع
- تدريب الأهالي على التصنيع الغذائي والمونة البلدية
- إعداد وتنفيذ حملات توعية بشكلٍ متكرر لحث الأهالي على ممارسة الأعمال الزراعية
- إعداد وتنفيذ حملات دعائية وإعلامية حول أهمية المنتوجات الزراعية في المنطقة

أهداف طويلة الأمد

البنية التحتية

- تأمين مياه نظيفة للريّ
- شق وصيانة الطرقات الزراعية
- تكرير مياه الصرف الصحي وإستعمالها في ري زراعات معينة
- إنشاء والإعتماد على أنظمة ري حديثة للزراعة
- إنشاء برك تجميع لمياه الأمطار والثلوج
- إنشاء برادات زراعية تابعة للتعاونيات الزراعية
- إدخال إستعمال التكنولوجيا الحديثة
- السعي لإنشاء مراكز للتدريب والتوجيه الزراعي

الإطار المؤسساتي

- العمل على إنشاء تعاونيات زراعية وحيوانية متخصصة
- بناء علاقات مع الجهات المانحة للتمكن من تنفيذ المشاريع

الموارد الطبيعية

الموارد البشرية

- تحفيز الشباب على الإنخراط في التعاونيات الزراعية والدخول في سوق العمل
- تحسين عملية التسويق الزراعي من خلال تدريب موجّه على آليات التوضيب والتعليب وفتح أسواق جديدة خارج الاتحاد

خارطة طريق القطاع السياحي

مستوى الصعوبة في التنفيذ	كلفة التنفيذ
مرتفع	مرتفعة
متوسط	متوسطة
ممكن	منخفضة

أهداف قصيرة الأمد

البنية التحتية

- صيانة الطرقات التي تؤدي إلى المعالم والمناطق السياحية
- تأمين الإنارة بشكلٍ دائم أثناء الليل ضمن المناطق والمعالم السياحية
- الاعتماد على الطاقة الشمسية كمصدر لتأمين الطاقة للمناطق والمرافق السياحية

الإطار المؤسساتي

- بناء علاقة متينة مع وزارة السياحة وتعزيز التعاون معها
- إنشاء لجنة محلية ضمن اتحاد البلديات للتواصل مع الأفرقاء

الموارد الطبيعية

- تفعيل دور المستجيب الأول للتدخل السريع عند إندلاع الحرائق

الموارد البشرية

أهداف متوسطة الأمد

البنية التحتية

- تأمين الخدمات الأساسية في المنطقة (مياه نظيفة – كهرباء – طرقات – صرف صحي – جمع النفايات – الخ)
- السعي لتأمين خط نقل ثابت من المدن الرئيسية إلى المنطقة لتعزيز السياحة
- تأمين الكادر البشري لحماية والمحافظة على المعالم السياحية والأثرية

الإطار المؤسساتي

- تعزيز التعاون بين البلديات والقطاع الخاص
- السعي لإعداد خطة سياحية للمنطقة
- وضع خطة سياحية بمنطقة بالتنسيق مع مركز الإرشاد الزراعي القائم في منطقة القموعة
- بناء علاقة مع الجامعات الموجودة لدعم التوجيه السياحي لطلاب الجامعات
- تفعيل المحاسبة البلدية والرسمية لوقف التعدّيات على المعالم السياحية، الغابات، الأحراج، الينابيع، الأنهار، إلخ
- بناء علاقات مع الجهات المانحة للتمكن من تنفيذ المشاريع

الموارد الطبيعية

- تفعيل المنتزه الوطني لأعالي جبال عكار والاستثمار فيها
- حماية وصيانة الأنهار والينابيع الموجودة
- الحد من التمدد العمراني على حساب المناطق الحرجية
- المحافظة على وحماية المعالم الأثرية والتراثية الموجودة في المنطقة
- إنشاء محميات طبيعية للمحافظة على الموارد وجذب الزوار والسياح
- العمل على إصدار وتطبيق تعاميم بلدية للمحافظة على الموارد والمناطق الطبيعية

الموارد البشرية

- تدريب وتمكين الشباب على تأمين الخدمات السياحية
- إنشاء دروب لممارسة رياضة المشي
- تدريب الأهالي على التصنيع الغذائي والمونة البلدية
- تنظيم مهرجانات سياحية بشكلٍ دوري
- إعداد وتنفيذ حملات توعية بشكلٍ متكرر لحثّ الأهالي على الإنخراط في عملية التنمية السياحية
- إعداد وتنفيذ حملات دعائية وإعلامية حول المواقع والنشاطات السياحة في المنطقة
- تحفيز العائلات على إنشاء بيوت وغرف ضيافة لتعزيز السياحة المحلية
- تفعيل العلاقة مع المغتربين وتحفيزهم على الإستثمار في المشاريع السياحية

أهداف طويلة الأمد

البنية التحتية

الإطار المؤسساتي

- العمل على زيادة وتحفيز الإستثمارات في المشاريع السياحية

الموارد الطبيعية

الموارد البشرية

خلاصة

كما يتبيّن من خارطتي الطريق أعلاه، أن عملية التنمية المحلية على مستوى قطاعي السياحة والزراعة ليست بالعملية السهلة، ولكن غير مستحيلة. كما يتطلّب هذا المسار جهوداً محلية حثيثة إضافةً إلى موارد مالية كبيرة وآليات تنسيق ثابتة وممأسسة.

ويتبين من خارطتي الطريق أنّه بالإمكان لاتحاد البلديات، وطبعاً مع مساهمة البلديات المنضوية ضمنه، المباشرة بالخطوات التي لا تتطلّب تمويلاً كبيراً والتي يمكن أن تساعد على وضوح الرؤية لجهة الخطوات الواجب تنفيذها. فكلٌ من القطاعين المذكورين بحاجة إلى هيئة (لجنة) استشارية محليّة يتمّ السعي لتأسيسها من قبل اتحاد البلديات وتتضمّن ممثلين عن الجهات والمؤسسات الرسمية والأهلية والخاصة وتكون مهمتهما وضع تصور عملي للمباشرة بتنفيذ خارطة الطريق لكل قطاع. ويجب على أعضاء هذه اللجان الإلتزام بتوفير الوقت والجهد اللازمين لتحقيق تقدّم على مستوى كل قطاع.

يلي هذه الخطوة مباشرة، قيام كل لجنة على حدة بالإتصال بالوزارات المعنية بالقطاع والتعرّف على إستراتيجية وخطط الوزارات وإمكاناتها المادية والبشرية في مساعدة ودعم وتوجيه الاتحاد في عملية التنمية السياحية والزراعية خاصةً لجهة وضع استراتيجيات محلية للقطاعين.

بعدها، تقوم اللجان القطاعية بالإتصالات اللازمة بالجامعات والجهات المانحة المعنية بكل قطاع للسعي لإيجاد التمويل والدعم التقني والبشري اللازمين من أجل إعداد ووضع إستراتيجية وخطة تنفيذية لكل قطاع. ويجب أن تستند التحضيرات لإعداد هذه الاستراتيجيات على نتيجةً الاتصالات الأولية التي أجرتها كل لجنة مع الوزارات المعنية حول كل قطاع والتي أدت إلى وضوح الصورة حول الإمكانات المتاحة والتحديات المتوقعة خلال مسار عملية إعداد الاستراتيجيات والخطط القطاعية.

يجب ألا يتعدى تنفيذ المهام المذكورة أعلاه من عملية تأسيس اللجان المحلية إلى إجراء الاتصالات وتحديد الجهات الداعمة لإعداد الاستراتيجية القطاعية مدة ٦ أشهر. من المتوقع أن ينتج عن الاستراتيجية المطلوب إعدادها حول كل قطاع خطة عمل مفصّلة مع برنامج زمني منطقي وميزانية واضحة.

© اتحاد بلديات جرد القيطع (٢٠٢٣)

© اتحاد بلديات جرد القيطع (٢٠٢٣)